المستشار الاقتصادي
Economic Consultant

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2023/437

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 02 تموز، 02 July 2023

M E A K Weekly Economic Report No. 437

prepared by Prof. Dr. Moustafa El–Abdallah Al Kafry

المستشار الاقتصادي
Economic Consultant

موقع المستشار الاقتصادي الإلكتروني للبحوث والدراسات

The website of the Economic Adviser for Research and Studies

Strona Doradcy Ekonomicznego ds. Badań i Studiów

المستشار الاقتصادي
Economic Consultant

لا يعبر مضمون هذا التقرير عن وجهة نظر موقع المستشار الاقتصادي،
ولا يتحمل الموقع أية مسؤولية قانونية عن أي قرار يتم اتخاذه بالاستناد للمعلومات المنشورة فيه، ولا يشكل عرضاً أو تشجيعاً لشراء أو بيع أية أصول مالية، بالرغم من ثقة الموقع بإدارته.

# م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2023/437

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 02 تموز، 02 July 2023

## M E A K Weekly Economic Report No. 437

prepared by Prof. Dr. Moustafa El–Abdallah Al Kafry

| | |
|---|---|
| التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 437<br>رابط تحميل التقرير بصيغة بي دي أف:<br><br>التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية. أضعه بتصرف الأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين، لتسهيل الحصول على المعلومة الاقتصادية.<br>أشير إلى أن بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير قد لا تكون موثوقة بما يكفي، وتحتاج إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص. ساعد بتدقيق هذه المعلومات مع ذكر المصدر لتحقيق الموثوقية.<br>وأخلي نفسي من المسؤولية عن أية معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، لأن المصدر المثبت في أسفل كل مادة منشورة في التقرير هو المسؤول. أطيب التمنيات.<br>ملاحظة: أرجو ممن لا يرغب باستمرار إرسال التقرير لسيادته، إعلامي ليتم حذف اسمه من القائمة البريدية. | Weekly Economic Report No. 437<br>Link to download the report as a PDF:<br><br>The report is the outcome of a follow–up to the economic media and the World Wide Web. I put it at the disposal of academics، economists، decision–makers and followers، to facilitate access to economic information.<br>I have to mention that some of the information and data contained in the report may not be reliable enough and need to be checked by an expert or specialist. Help with checking this information and cite the source for reliability.<br>I absolve myself of responsibility for any inaccurate information contained in the report since the proven source at the bottom of each article published in the report is responsible. Best wishes<br>Note: I request those who do not wish to keep receiving the report to inform me so that their names will be removed from the mailing list. |

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2023/437

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 02 تموز، 02 July 2023

M E A K Weekly Economic Report No. 437

prepared by Prof. Dr. Moustafa El–Abdallah Al Kafry

## Contents

1 – تقرير أميركي: سرقة 200 مليار دولار من قروض الشركات الصغيرة خلال وباء كوفيد ..... 5
2 – إيران تكشف تفاصيل استيراد 3 أطنان من سبائك الذهب..... 6
3 – تركيا.. ما انعكاسات رفع سعر الفائدة على الاقتصاد؟ ..... 8
4 – مستوى الدين العام في دول الشرقين الأدنى والأوسط.....14
5 – لتجنب أزمة 2008.. قواعد جديدة لتعزيز المصارف الأوروبية.16
6 – تركيا.. الليرة تلامس مستوى منخفضا غير مسبوق وزيادة قوية بالاحتياطات الدولية .....18
7 – Budżet państwa po maju. Polska ma już spory deficyt.....20
8 – Rosną ukryte podatki. Rząd coraz głębiej sięga do portfeli Polaków.....22
9 – Kredyt 2 procent będzie bardziej opłacalny od najmu w 12 miastach.....25
10 – المغرب يسعى لاستيراد 2.5 مليون طن من القمح .....28
11 – إطلاق شركة "بدائل" في السعودية لتصنيع منتجات مبتكرة بديلة عن التبغ.....29

12 – لاستخراج الحديد من "غار جبيلات"... استثمارات صينية ضخمة في الجزائر ..... 31
13 – أدنوك للإمداد والخدمات تبني منشآت في جزيرة G في حقل زاكو بقيمة 3,588 مليار درهم..... 34
14 – أبعاد اقتصادية مشروطة بكسر العقوبات الغربية.. خبراء يستشرفون أفق ما بعد عودة سورية إلى جامعة الدول العربية..... 37
15 – لأصحاب رؤوس الأموال المتواضعة... 4 مشاريع برأس مال لا يتجاوز 500 دولار ..... 42
16 – الوزارة في الجمهورية العربية السورية كما يلي:..... 45
17 – الزهري مديراً للمصرف الزراعي.. وأسعد مديراً لخدمات الاتصالات اللاسلكية..... 47
18 – مجلس الوزراء يناقش الواقعين الاقتصادي والمعيشي والخطوات الحكومية لتجاوز الظروف الراهنة..... 48
19 – القانون رقم /2/ لعام 2023 المتضمن تعديلات على بعض أحكام قانون الاستثمار رقم (18) لعام 2021..... 51
20 – بنك سورية الدولي الإسلامي يطلق البطاقة الافتراضية (E–CARD)..... 59

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2023/437

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 02 تموز، 02 July 2023

M E A K Weekly Economic Report No. 437

prepared by Prof. Dr. Moustafa El–Abdallah Al Kafry

## أولاً – أخبار الاقتصاد العالمي:

### 1 - تقرير أميركي: سرقة 200 مليار دولار من قروض الشركات الصغيرة خلال وباء كوفيد

28/6/2023

الحكومة الأميركية قدمت قرابة 4.6 تريليونات دولار من التمويل للاستجابة لوباء كوفيد (غيتي)

أفاد تقرير لهيئة رقابية أميركية أن الولايات المتحدة خسرت أكثر من 200 مليار دولار بسبب عمليات احتيال طاولت برنامجين صُمما لدعم الشركات الصغيرة، خلال فترة تفشي وباء كوفيد.

وقال مكتب المفتش العام لإدارة الأعمال الصغيرة في تقرير حديث "حددنا أساليب عدة استخدمها المحتالون لسرقة أموال دافعي الضرائب الأميركيين واستغلال البرامج التي تهدف إلى مساعدة المحتاجين."

ووفقا للتقرير الذي نُشر الثلاثاء، جرى صرف القروض التي يُحتمل أن تكون قد تعرضت للاحتيال من خلال برنامجين مخصصين لكوفيد هما "قرض الكوارث الاقتصادية" و"برنامج حماية شيكات الرواتب."

وقدّر مكتب المفتش العام أن أكثر من 200 مليار دولار يحتمل أن يكون قد تم الاستيلاء عليها من أموال البرنامجين، وهذا يعني أن 17% على الأقل من أموال القروض صُرفت لمحتالين.

وقدمت الحكومة الأميركية قرابة 4.6 تريليونات دولار من التمويل للاستجابة للوباء والتعافي منه، وفقا لتقديرات حديثة لمكتب المحاسبة الحكومية. وأشار المكتب إلى أنه –حتى يناير/كانون الثاني 2023– هناك نحو 90.5 مليار دولار من التمويل لم يتم إنفاقها.

وأدت أعمال الرقابة والتحقيق –التي قام بها مكتب المفتش العام– إلى صدور أكثر من ألف لائحة اتهام و529 إدانة تتعلق بأموال كوفيد.

وخلص التقرير إلى أن هذه التحقيقات أسفرت عن "مصادرة أو استعادة نحو 30 مليار دولار من أموال برنامجي قروض الكوارث الاقتصادية وحماية الرواتب." المصدر :الفرنسية

https://www.aljazeera.net/ebusiness/2023/6/28/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D9%8A-%D8%B3%D8%B1%D9%82%D8%A9-200-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1-%D9%85%D9%86-%D9%82%D8%B1%D9%88%D8%B6

## 2 - إيران تكشف تفاصيل استيراد 3 أطنان من سبائك الذهب

08:02 GMT 22.06.2023

كشفت هيئة الجمارك الإيرانية تفاصيل استيراد أكثر من ثلاثة أطنان من سبائك الذهب منذ صدور قرار حكومي بهذا الصدد وحتى الآن.

ولفتت الجمارك الإيرانية إلى أن قيمة هذه الكمية من الذهب المستورد تجاوزت 200 مليون دولار، حسبما ذكرت وكالة" إرنا" الإيرانية.

يأتي ذلك بعدما وافق مجلس الوزراء الإيراني في ديسمبر/ كانون الثاني الماضي، على وضع تسهيلات لاستيراد سبائك الذهب، وبعد هذا القرار، بدأ استيراد سبائك الذهب، إذ تم استيراد 3 أطنان و262 كغم من سبائك الذهب بقيمة 202 مليون و440 ألف دولار حتى يوم 18 يونيو/ حزيران الجاري.

وأضاف تقرير مصلحة الجمارك أن سرعة استيراد سبائك الذهب إلى الدولة خلال الأشهر الثلاث الماضية زادت بحيث أنه منذ بداية العام الحالي 21 مارس/ آذار وحتى 18 يونيو، تم استيراد ألف و877 كغم من سبائك الذهب بقيمة 121 مليون و44 ألف دولار.

وفي وقت سابق، قال علي رضا بيمان باك، مساعد وزير الصناعة والتجارة الإيراني، إن إدخال أسعار الصادرات بالعملة الصعبة إلى البلاد يعد من أهم الأمور التي تشغل بال مصدري السلع غير النفطية وغير المعدنية حاليا، مشيرا إلى أن الحكومة تدرس إيجاد أساليب بديلة لحل هذه المشكلة، مثل إدخال السبائك الذهبية والمواد الخام.

وخلال جلسة لبحث إزالة الموانع وتنمية صادرات السيارات إلى روسيا، صرح بيمان باك بأن "العام الماضي شهد اتخاذ إجراءات عديدة لتسهيل وتسريع الصادرات غير النفطية، من بينها إعادة العملة الصعبة على شكل مسكوكات ذهبية." وأضاف أن المصدرين يمكنهم الاستفادة من التسهيلات الجمركية كفرصة لزيادة الصادرات، مشيرا إلى أن إيران وروسيا ترغبان في عرض المزيد من هذه التسهيلات.

https://sputnikarabic.ae/20230622/%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D8%AA%D9%83%D8%B4%D9%81-%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B5%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D8%AF-3-%D8%A3%D8%B7%D9%86%D8%A7%D9%86-%D9%85%D9%86-%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D8%A6%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%87%D8%A8-1078371012.html

3 - تركيا.. ما انعكاسات رفع سعر الفائدة على الاقتصاد؟

معدل التضخم في تركيا بلغ 39.5% بنهاية مايو/أيار 2023، بعد أن كان 85.5% في أكتوبر/تشرين الأول 2022 (شترستوك)

عبد الحافظ الصاوي، 28/6/2023

الترتيب الزمني للأحداث في تركيا، كان له دور مهم في قراءة الواقع الاقتصادي للبلاد، فبعد انتخابات رئاسية وبرلمانية، حُسمت بفوز الرئيس رجب طيب أردوغان وتحالف الجمهور بزعامة حزب العدالة والتنمية، أتت إدارة جديدة للسياسة النقدية، تنبأ لها البعض منذ اللحظة الأولى أن تتبنى نهجا يخالف ما كانت عليه الأمور قبل الانتخابات.

تعد قضية التضخم ضاغطة على الحياة الاقتصادية والسياسية للبلاد، مع ما يصاحبها من تراجع في قيمة العُملة المحلية، وجاءت وعود الرئيس أردوغان في حملته الانتخابية بتحسين الواقع الاقتصادي، عبر تقليل معدلات البطالة، واستقرار سعر الصرف، وتراجع معدلات التضخم، وهي أيضًا مطالب يسعى إليها شركاء النشاط الاقتصادي في تركيا، وتمثل تحديات أمام صُناع السياسة الاقتصادية بشكل عام، وصناع السياسة النقدية بشكل خاص.

تغيير متوقع

منذ الإعلان عن طرح اسم الاقتصادي التركي محمد شيمشك لتولي منصب وزارة المالية، توقع الخبراء الغربيون والعديد من الاقتصاديين، أن تتجه مسارات السياسة النقدية لمنحى آخر، فذهب البعض إلى حدوث تغيرات كبيرة، برفع سعر الفائدة، وكذلك تخفيض قيمة الليرة التركية.

وزاد من هذه التوقعات، تولي حفيظة أركان لمنصب محافظ البنك المركزي، حيث يعد شيمشك وحفيظة محسوبين على التجربة المالية الرأسمالية، لعملهما في بنوك ومؤسسات مالية غربية كبيرة، وتعد السياسة النقدية المتشددة، من أبجديات تلك المؤسسات.

وبعد أيام من إعلان نتيجة الجولة الثانية لانتخابات الرئاسة بفوز أردوغان، شهد سعر صرف الليرة التركية تراجعا أمام العملات الأجنبية، ففي اليوم التالي للإعلان عن نتيجة الانتخابات كان سعر صرف الدولار بحدود 20 ليرة لكل دولار واحد، وبعد نحو شهر من تلك الانتخابات، بلغ سعر الدولار 25.8 ليرة، ما يعني تراجع العملة المحلية بنسبة تقترب من 29.%

أما النقلة النوعية الثانية فكانت فيما يتعلق برفع سعر الفائدة إلى نسبة 15% يوم 22 يونيو/حزيران 2023، بعد أن كانت قبل هذا التاريخ عند سقف 8.5%، أي أن القفزة اقتربت من الضعف، ومع ذلك ذهب البعض إلى أنها دون المتوقع، وبخاصة من قبل خبراء اقتصاديين غربيين وبنوك الاستثمار الغربية، التي كانت ترى ضرورة ألا تقل نسبة الفائدة عن 40%، وأن يرتفع سعر الصرف لأعلى من 25 ليرة للدولار، حتى تعود الاستثمارات الأجنبية لتركيا.

تساؤل مشروع

عقب رفع البنك المركزي التركي لسعر الفائدة، ثارت تساؤلات عدة لدى الاقتصاديين وكذلك رجل الشارع، حول تقييم السياسة النقدية في مرحلة ما قبل الانتخابات عبر تبني سياسة تخفيض سعر الفائدة، وهل كانت تلك السياسة خاطئة؟

وساعد على إثارة هذا التساؤل لدى الشارع، تصريحات الرئيس المتكررة، أن رفع سعر الفائدة يأتي لحساب تجار القروض على حساب أصحاب الأعمال الحقيقية، وأنه لن يسمح بأن يجني تجار القروض ثمار تجربة التنمية في تركيا.

أيضًا ثمة تساؤل آخر، يتعلق بالنهج التركي الذي فضّل التعايش مع التضخم، للحفاظ على معدلات نمو مرتفعة، وانخفاض معدلات البطالة، فهل سياسة التشدد النقدي برفع سعر الفائدة، ستتحمل تركيا آثارها السلبية، المتمثلة في الركود وارتفاع معدلات البطالة من أجل تقليص التضخم؟

وبدأ التضخم في تركيا يتراجع مع نهاية عام 2022 حسب بيانات معهد الإحصاء، وبلغ 39.5% بنهاية مايو/أيار 2023، بعد أن كان 85.5% في أكتوبر/تشرين الأول 2022، مستفيدا من تراجع أسعار النفط في السوق الدولية بنسبة كبيرة، حيث استقر عند متوسط أسعار ما بين 75 و80 دولارا للبرميل.

ولم تعلن الإدارة الجديدة للسياسة النقدية بتركيا، عن سقف قراراتها فيما يتعلق بسعر الفائدة وانخفاض قيمة الليرة، وإلى أي حد ستكون هناك مرونة في سعر الفائدة وسعر الصرف؟

انعكاسات قرار رفع الفائدة

في نشوة الفوز الكبير في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية للرئيس أردوغان وتحالف حزبه، تغاضى البعض عن قرار رفع سعر الفائدة، ونظر إليه على أنه جزء من إكراهات السوق الدولية، التي سارت تركيا عكس اتجاهها على مدار عامين تقريبًا.

إلا أنهم كانوا يتوقعون، أنه فور رفع سعر الفائدة، سيتحسن موقف سعر الصرف، أو على الأقل، لا تشهد الليرة المزيد من التراجع، ومن هنا بدأت المخاوف، لمرحلة مقبلة يمكن وصفها بعدم الوضوح. وفي ضوء القراءة التقليدية لقرار رفع سعر الفائدة، يمكن رصد الآتي:

تراجع معدلات النمو

يعد معدل النمو الاقتصادي المتزايد منذ عام 2020، أحد إنجازات أداء السياسة الاقتصادية التركية، ففي الوقت الذي كانت فيه معدلات النمو الاقتصادي عالميا وإقليميا هشة، كانت معدلات النمو في تركيا آخذة في التزايد، فحسب بيانات معهد الإحصاء التركي بلغ النمو 5.6% بنهاية عام 2022، وقدر بـ5% في الربع الأول من عام 2023.

وهي بلا شك معدلات إيجابية، ولكن يخشى من السياسة النقدية الجديدة، أن تؤدي إلى اتجاه المدخرات إلى البنوك في ظل رفع سعر الفائدة، مما يؤشر إلى تراجع النمو، وزيادة معدلات البطالة التي وصلت إلى 10.25% في نوفمبر/تشرين الماضي، وفقا لبيانات معهد الإحصاء التركي.

ارتفاع تكاليف الإنتاج

مما يميز أداء الاقتصاد التركي، أنه اقتصاد متنوع وإنتاجي، ففي الوقت الذي تستمر فيه الصادرات السلعية بشكل إيجابي، نجد كذلك السياحة مستمرة في ضخ المزيد من النقد الأجنبي في شرايين الاقتصاد التركي.

فحسب بيانات معهد الإحصاء، بلغت إيرادات الصادرات السلعية 21.6 مليار دولار في مايو/أيار 2023، بزيادة نسبتها 14.4% مقارنة بنفس الشهر من العام الماضي، أما السياحة فقد قدر المعهد أيضا إيراداتها بـ8.6 مليارات

دولار خلال الربع الأول من عام 2023 بزيادة نسبتها 32.3% مقارنة بالفترة المقابلة من العام الماضي.

ولكن يخشى في ظل ارتفاع أسعار الفائدة، أن يؤثر ذلك سلبا على ارتفاع تكاليف الإنتاج، وتراجع معدلات النمو، وتتأثر سلبًا الصادرات السلعية.

نعم يؤدي انخفاض قيمة الليرة إلى زيادة الصادرات السلعية، نظرا لمرونة الجهاز الإنتاجي التركي، ولكن لا يستقيم الأمر على المدى المتوسط والطويل، فلا بد أن تكون هناك نقطة، ويرتد هذا الأثر الإيجابي إلى أثر سلبي.

وارتفاع تكاليف الإنتاج، من خلال رفع سعر الفائدة، يؤدي إلى استمرار التضخم من جانب الطلب، ويفسد جهود كبح التضخم عن جانب الطلب عبر سحب السيولة من السوق، إذا فنحن أمام سياسة لها طرفان إيجابي وسلبي، وسيحدد أثرها النهائي وفق عملية تجنيب الآثار السلبية لسياسة التشديد النقدي برفع سعر الفائدة.

تأثر سوق الأوراق المالية

من الناحية النظرية، سيكون لدينا أثران متضادان في "البورصة التركية" الأول إيجابي نظرا لتراجع قيمة العملة المحلية، مما يشجع المدخرين على الاتجاه للبورصة لامتلاك أصول من خلال الأسهم والسندات للحفاظ على قيمة مدخراتهم من التضخم، والثاني سلبي، فارتفاع سعر الفائدة يشجع المتعاملين بالبورصة على الذهاب للبنوك، حيث إن العائد مجزٍ، ويجنبهم مخاطر التعامل بالبورصة.

خطورة اللعب على وتر الأموال الساخنة

إذا كانت السياسة النقدية الجديدة، والتي تستهدف رفع سعر الفائدة من أجل جذب المتعاملين الأجانب في أدوات الدَّين الحكومي والحصول على المزيد من النقد الأجنبي، من أجل استقرار سعر الصرف.

غير أن هذا الخيار غير آمن، وعانت منه اقتصاديات الدول الصاعدة، ومنها تركيا، فمع مرور الاقتصاد العالمي بأي تقلبات، أو وجود سعر فائدة أفضل في مكان آخر، تهرب هذه الأموال، وتترك آثارا شديدة السلبية على سعر الصرف.

تأثير ضعيف على الدولرة

تستهدف سياسة رفع سعر الفائدة، تشجيع المدخرين على استمرار الاحتفاظ بمدخراتهم بالعملة المحلية، ولكن هذا الهدف يتحقق، إذا كان معدل التضخم أقل من سعر الفائدة، ولكن الفجوة في تركيا لصالح معدل التضخم، فهو عند 39.5% في مايو/أيار 2023، بينما سعر الفائدة 15%، أي أن الفرق شاسع.

ختاما، تعد آلية سعر الفائدة من سلبيات السياسة النقدية في النظام الرأسمالي، والأولى منها سياسة المشاركة لرأسمال القائمة على المخاطرة والعمل وفق آلية "الغُنْم بالغُرْم" ولكن إذا مضت تركيا في تبني سياسة سعر الفائدة، فعليها أن تستكمل بعض الجوانب الضرورية والمكملة لها. والمتمثلة في تقليل آثارها السلبية، من خلال الحفاظ على أداء النشاط الإنتاجي الحقيقي من السلع والخدمات، ومحاربة المضاربات في كافة المجالات (الأراضي والعقارات، العملات المشفرة، العملات الأجنبية، البورصة، الأموال الساخنة.)

وعلى كلٍّ ستكون الفترة المقبلة حتى نهاية عام 2023، كافية للتعرف على اتجاهات السياسة الاقتصادية لتركيا، وماذا أنتجت توجهات شيمشك بشأن السياسة النقدية وأثرها على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بتركيا.

المصدر :الجزيرة

https://www.aljazeera.net/ebusiness/2023/6/28/%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-%D9%85%D8%A7-%D8%A7%D9%86%D8%B9%D9%83%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%B1%D9%81%D8%B9-%D8%B3%D8%B9%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%A6%D8%AF%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89

## 4 - مستوى الدين العام في دول الشرقين الأدنى والأوسط

07:45 GMT 22.06.2023

رُفع سقف الدين العام مرة أخرى في الولايات المتحدة الأمريكية، جمعت "سبوتنيك" لكم بيانات حول الدين العام في دول الشرقين الأدنى والأوسط.

تشير البيانات إلى أن الدول التي تتصدر قائمة الدين العام المطلق في العالم هي الولايات المتحدة واليابان والصين. بينما تتصدر كل من اليابان وفنزويلا والسودان قائمة الدين العام من ناحية الناتج المحلي الإجمالي في العالم.

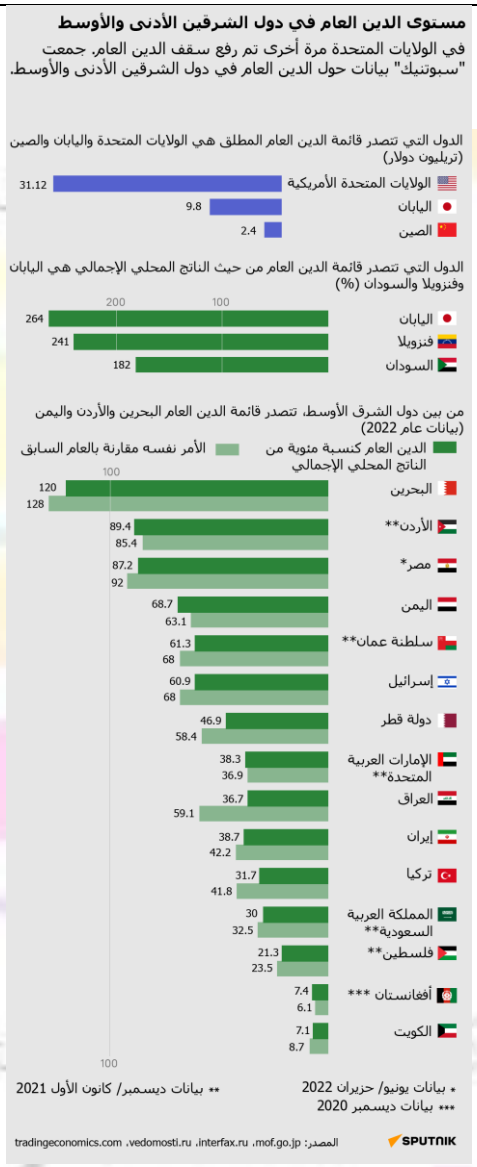


https://sputnikarabic.ae/20230622/%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%88%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D9%81%D9%8A-%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AF%D9%86%D9%89-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B3%D8%B7-1078370190.html

## 5 - لتجنب تكرار أزمة 2008.. قواعد جديدة لتعزيز المصارف الأوروبية

28/6/2023

تشدد القوانين الجديدة قواعد معينة لحساب المخاطر الموجودة في ميزانيات البنوك (شترستوك)

اتفق البرلمان الأوروبي والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على فرض قواعد جديدة أكثر صرامة على البنوك، وذلك لتجنب تكرار الأزمة المالية عام 2008.

ويهدف الاتفاق إلى تنفيذ البنود النهائية لاتفاقية "بازل 3"، وهي عبارة عن مجموعة إصلاحات طبقت دوليا بعد هذه الأزمة المالية.

وتشدد القوانين الجديدة قواعد معينة لحساب المخاطر الموجودة في ميزانيات البنوك.

كما تحدد هذه القوانين الحدّ الأدنى لمتطلّبات رأس المال، وتهدف إلى تقليل الفوارق التنظيمية من مؤسسة إلى أخرى، أو من بلد إلى آخر.

ورحّبت وزيرة المالية السويدية إليزابيث سفانتيسون –التي تتولّى بلادها الرئاسة الدورية لمجلس الاتحاد الأوروبي– بالاتفاق الذي تم التوصل إليه الثلاثاء.

وقالت الوزيرة إن "هذا تقدم كبير سيسمح للبنوك الأوروبية بمواصلة العمل حتى في حالة حدوث صدمات خارجية وأزمات أو كوارث."

وإذا تم إقرار هذا الأمر بشكل نهائي كما هو متوقع، فإن هذه القواعد ستطبق اعتباراً من الأول من يناير/كانون الأول 2025.

إفلاس

يأتي ذلك في الوقت الذي أثار فيه إفلاس بنوك إقليمية في الولايات المتحدة في مارس/آذار والصعوبات التي يواجهها بنك كريدي سويس، مخاوف من حدوث اضطرابات مالية جديدة، وسلّط الضوء على أهمية القوانين الصارمة.

والاتحاد الأوروبي هو الجهة الأولى في العالم التي طبقت العناصر النهائية لإصلاحات "بازل 3."

وفي موضوع ذي صلة، أعلن وزيرا مالية ألمانيا وفرنسا أن البلدين يستهدفان التغلب على الخلافات بشأن السياسة المالية للاتحاد الأوروبي خلال العام الحالي.

ووصف وزير مالية فرنسا برونو لومير اجتماعه مع وزير المالية الألماني بأنه كان صريحا، في حين أعلن نظيره الألماني كريستيان ليندنر أن تلك المحادثات المكثفة تعني وجود احتمال كبير للوصول إلى أرضية اقتصادية مشتركة خلال العام الجاري.

وأشارت بلومبيرغ إلى خلافات قائمة بين ألمانيا وفرنسا –وهما أكبر اقتصادين في منطقة اليورو– بشأن إعادة كتابة قواعد الدين العام، وعجز الميزانية لدول المنطقة، التي تم تعليق العمل بها منذ تفشي جائحة فيروس كورونا.

المصدر :الجزيرة + الفرنسية

https://www.aljazeera.net/ebusiness/2023/6/28/%D9%84%D8%AA%D8%AC%D9%86%D8%A8-%D8%AA%D9%83%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-2008-%D9%82%D9%88%D8%A7%D8%B9%D8%AF-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%B2%D9%8A%D8%B2

## 6 - تركيا.. الليرة تلامس مستوى منخفضا غير مسبوق وزيادة قوية بالاحتياطات الدولية

27/6/2023

الليرة التركية نزلت نحو 28% منذ بداية العام (رويترز)

لامست الليرة التركية مستوى منخفضا غير مسبوق جديدا عند 26.10 مقابل الدولار في وقت مبكر اليوم الثلاثاء.

جاء ذلك خلال ساعات شهدت انخفاضا في السيولة، بعد أن قال مسؤول ومصرفيون إن البنك المركزي توقف عن استخدام احتياطياته لدعم العملة، وفق ما تذكر وكالة رويترز.

وقلصت العملة التركية فيما بعد بعضا من خسائرها حيث سجلت 26.02 بحلول الساعة 10:20 بتوقيت غرينتش. ونزلت الليرة بنحو 28% منذ بداية العام.

والأحد الماضي، اتخذ البنك المركزي التركي خطوات جديدة تماشيا مع أهدافه لزيادة فعالية آليات السوق، بعد أن رفع أسعار الفائدة من 8.5% إلى 15% هذا الأسبوع.

وقال "المركزي" التركي إنه تم تبسيط لوائح صيانة الأوراق المالية في البلاد لتعزيز فعالية آليات السوق، ودعم الاستقرار المالي الكلي.

وقبل أيام، قال وزير المالية محمد شيمشك إن بلاده تتبع حاليا سياسات اقتصادية يمكن التنبؤ بها، تقوم على أسس اقتصاد السوق، ونظام سعر صرف

حر، ونموذج يستهدف التضخم.

وتوقع الوزير أن تجذب هذه السياسات رؤوس الأموال، وتحقق الاستقرار لسعر الليرة.

أكبر زيادة أسبوعية لصافي الاحتياطيات الدولية

في غضون ذلك، قال 4 مصرفيين اليوم الثلاثاء إن صافي الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي التركي ارتفع بنحو 8.5 مليارات دولار الأسبوع الماضي، في أكبر زيادة أسبوعية على الإطلاق، مع توقفه عن التدخل في سوق العملات وتراجع الليرة.

كما ارتفع إجمالي احتياطيات البنك بنحو 4.5 مليارات دولار إلى 107.5 مليارات حتى 23 يونيو/حزيران الجاري، وفقا لحسابات المصرفيين.

وكانت آخر مرة سجل فيها البنك أكبر زيادة أسبوعية في صافي الاحتياطيات الدولية قبل ذلك في فبراير/شباط 2002، التي بلغت 8.2 مليارات دولار.

المصدر :رويترز

https://www.aljazeera.net/ebusiness/2023/6/27/%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D9%84%D8%A7%D9%85%D8%B3-%D9%84%D9%81%D8%AA%D8%B1%D8%A9-%D9%88%D8%AC%D9%8A%D8%B2%D8%A9

## ثانياً – الاقتصاد العالمي باللغة الإنكليزية والبولونية:

The World Economy in English and Polish:

Gospodarka światowa w języku angielskim i polskim:

### 7 – Budżet państwa po maju. Polska ma już spory deficyt

Wydatki kasy państwa są już o 20 proc. wyższe niż rok wcześniej. Za to dochody z podatków CIT i PIT spadają. Deficyt wynosi już niemal 21 mld zł.

Premier Mateusz Morawiecki

Foto: Fotorzepa, Jakub Czermiński

Anna Cieślak-Wróblewska, 27.06.2023 12:53

Dochody budżetu państwa w okresie styczeń-maj wyniosły 216,36 mld zł, czyli o 6,4 mld zł więcej w porównaniu z tym samym okresem roku ubiegłego – wynika z szacunkowych danych przedstawionych przez Ministerstwo Finansów.

Dochody na plus i minus

Dochody podatkowe to 189,8 mld zł, niższe o 2,7 mld zł niż rok wcześniej. Przy czym wpływy z PIT spadły o 9,1 mld zł (28 proc.) w efekcie reform Polski Ład i rekordowo wysokich zwrotów PIT. Niespodzianką może być też pierwszy od wielu miesięcy spadek wpływów z podatku CIT o 1,6 proc. oraz z podatku bankowego o 1,9 proc.

Składki na państwowe fundusze kosztowały pracującego Polaka w ubiegłym roku 24 tysiące złotych.

Za to wyższe niż rok wcześniej były dochody z VAT - o 4,8 proc. (tj. ok. 4,7 mld zł), z podatku akcyzowego – o 5,4 proc. (1,8 mld zł) oraz dochodów niepodatkowych – o ok. 9,3 mld zł (tj. 55,2 proc.)

Wydatki intensywnie rosną

Wykonanie wydatków budżetu państwa w okresie styczeń - maj 2023 r. wyniosło 237,2 mld zł. To o 39,3 mld zł (tj. 19,9 proc.) więcej niż rok temu. Ministerstwo Finansów wyjaśnia ten wzrost m.in. wyższą dotacją do FUS, czy wyższymi subwencjami dla JST. Ale wśród rosnących pozycji warto podkreślić większe o 12,7 mld zł koszty obsługi długu w efekcie wzrostu stóp procentowych, wyższe rok do roku o 12,1 mld zł wydatki na obronę narodową w związku ze zwiększonymi potrzebami w zakresie zakupu uzbrojenia.

Deficyt w budżecie państwa po maju wynosił 20,85 mld zł. W ustawie budżetowej limit dla deficytu zapisano na ok. 68 mld zł. Z kolei nowelizacja ustawy budżetowej, którą zajmuje się Sejm, zwiększa limit do 92 mld zł.

© Licencja na publikację, © ℗ Wszystkie prawa zastrzeżone

Źródło: rp.pl

https://www.rp.pl/budzet-i-podatki/art38662291-budzet-panstwa-po-maju-polska-ma-juz-spory-deficyt?smclient=a323d7c2-c5e6-11e6-bc0c-002590e45e04

## 8 – Rosną ukryte podatki. Rząd coraz głębiej sięga do portfeli Polaków

W ubiegłym roku zapłaciliśmy o 5 mld zł podatku dochodowego mniej niż w 2021 r. W tym samym czasie o ponad 53 mld zł wzrosła wartość składek, które obciążają płace, dochody przedsiębiorców oraz świadczenia emerytów i rencistów.

Foto: Shutterstock

Aleksandra Fandrejewska, 27.06.2023 03:00

Ponad 68 mld zł wpłaciliśmy do budżetu państwa w ubiegłym roku z tytułu podatku PIT. Ponad 410 mld zł dołożyliśmy zaś, opłacając różnorakie składki na coraz to nowe fundusze. Tak wynika z szacunków „Rzeczpospolitej" na podstawie sprawozdania budżetu państwa i informacji z Narodowego Funduszu Zdrowia. Najwięcej z naszych wynagrodzeń, emerytur i rent oraz dochodów osób prowadzących działalność gospodarczą przekazujemy na Fundusz Ubezpieczeń Społecznych (ponad 260,7 mld zł) i na Narodowy Fundusz Zdrowia (prawie 122 mld zł). Ponad 18 mld zł zapłacili natomiast przedsiębiorcy – z pensji pracowników i swoich dochodów – na Fundusz Pracy i Fundusz Solidarnościowy. To z nich finansowane są między innymi dodatkowe świadczenia dla emerytów i rencistów, czyli 13. i 14. emerytura. Większość składek opłacana jest z dochodów i pensji, tylko składka zdrowotna pobierana jest także od emerytów i rencistów z ich świadczeń.

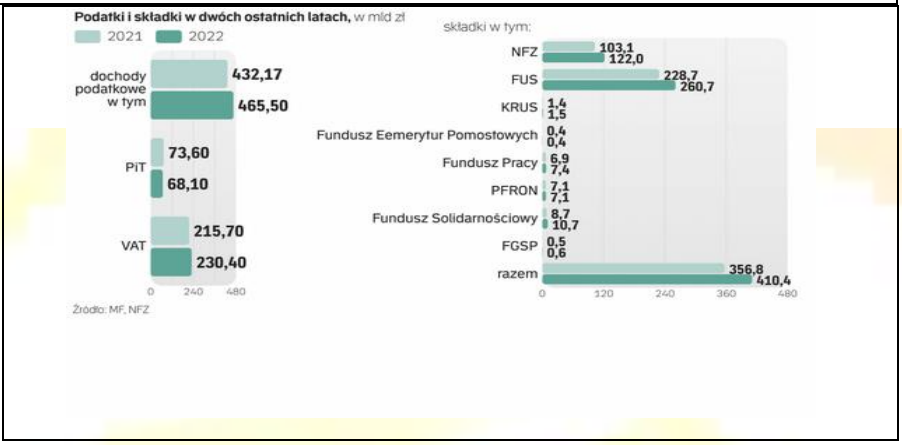


Rosnący fiskalizm

– Warto patrzeć na fiskalizm państwa nie przez pryzmat poszczególnych danin, ale przez wszystkie, które są ściągane – komentuje nasze wyliczenia Piotr Soroczyński, główny ekonomista Krajowej Izby Gospodarczej. Zwraca uwagę na tendencję światową, poszczególne kraje niechętnie (lub wcale) wprowadzają wyższe podatki dochodowe czy od towarów i usług, zastępując je takimi, które kojarzą się z ważnymi ideami, np. ograniczenie CO2. Tak też się stało w Polsce. Wprowadzony przez rząd Mateusza Morawieckiego Polski Ład zmienił zasady podatkowe i sposób płacenia składki na powszechne ubezpieczenie zdrowotne. Po początkowym zamieszaniu, od lipca ub.r. obowiązuje obniżona, podstawowa stawka PiT w wysokości 12 proc. Ale zmiany w sposobie obliczania składki zdrowotnej spowodowały, że przedsiębiorcy zapłacili w ubiegłym roku aż 16,18 mld zł składki zdrowotnej. To więcej o 7,2 mld zł niż w 2021 r. Wzrost obciążeń sięgnął więc 80 proc.

Rządzący chwalą się obniżaniem obciążeń podatkowych i rosnącymi transferami społecznymi. Cena tej hojności jest jednak wysoka. Odbywa się kosztem inwestycji w przyszłość.

Prof. Jacek Męcina z UW, doradca Zarządu Konfederacji Lewiatan, uważa, że w Polsce rośnie ukryty fiskalizm właśnie poprzez zwiększenie obciążeń kosztami pozapłacowymi. – Przedsiębiorców dotknęła najbardziej podwyżka składki zdrowotnej. Ale rządy od dłuższego czasu stosują różne praktyki gmatwające finanse publiczne i zmniejszające ich przejrzystość. To jest to co zrobiono ze składką na Fundusz Pracy – podzielono ją na Fundusz Solidarnościowy. Nawet państwowe dopłaty do PPK to przecież składki, które płaciły na Fundusz Pracy. Dodatkowo, podnoszenie płacy minimalnej powoduje podnoszenie składek na fundusze pozapłacowe – tłumaczy prof. Męcina. I dodaje, że takie działania nie sprzyjają rozwojowi przedsiębiorczości, ponieważ każde nowe miejsce pracy będzie coraz bardziej kosztowne. Dodatkowo, politycy coraz częściej zmieniają zadania funduszy po to, by realizować bieżącą politykę społeczną. To spotkało Fundusz Pracy, Fundusz Solidarnościowy czy Fundusz Rezerwy Demograficznej. – Od dawna przecież nie płacimy już 2,5 proc. wynagrodzenia, by zabezpieczyć się na wypadek trudnej sytuacji na rynku pracy, a po to powstał ów fundusz – przypomina prof. Jacek Męcina, doradca Konfederacji Lewiatan.

Średni klin podatkowy

Maciej Albinowski z Instytutu Badań Strukturalnych zwraca uwagę na to, że w Polsce pozapłacowe koszty pracy nie są wysokie w porównaniu z innymi krajami. W przypadku osoby zarabiającej średnią krajową z dwójką dzieci jest to niespełna 25 proc., ale już singiel bez dzieci oddaje państwu 33,6 proc. W Czechach jest to 31 proc. i 35,5 proc., w Niemczech jeszcze więcej – niespełna 41 proc. i 48 proc.

© Licencja na publikację, © ℗ Wszystkie prawa zastrzeżone

Źródło: Rzeczpospolita

https://www.rp.pl/budzet-i-podatki/art38660491-rosna-ukryte-podatki-rzad-coraz-glebiej-siega-do-portfeli-polakow

## 9 – Kredyt 2 procent będzie bardziej opłacalny od najmu w 12 miastach

Kupno mieszkania na 2-proc. kredyt będzie bardziej opłacalne niż jego wynajem. Część czynszówek opustoszeje, niektóre trafią na sprzedaż. Ale gwałtownych spadków stawek najmu raczej nie będzie.

Kredyt 2 procent będzie bardziej opłacalny w 12 miastach. Np. w Warszawie różnica to 310 zł, w Łodzi 339 zł, w Sosnowcu aż 408 zł.

Aneta Gawrońska , Anna Cieślak-Wróblewska, 26.06.2023

Wnioski o tani kredyt można będzie składać od 3 lipca. W blokach startowych czekają i klienci, i deweloperzy. Jak mówi Tomasz Kaleta, dyrektor sprzedaży w spółce Develia (firma ma

mieszkania kwalifikujące się do dopłat), klienci, którzy w ostatnich miesiącach nie byli w stanie kupić nieruchomości, wracają do biur sprzedaży. – Program będzie się cieszył dużą popularnością – przewiduje dyrektor. – Dzięki obniżonemu oprocentowaniu kredytów częściowo rozwiąże największy problem, jakim jest niska zdolność kredytowa klientów.

nawet o kilkaset złotych miesięcznie. Masowych przeprowadzek „na własne" eksperci jednak nie przewidują.

Zdolność tę Polacy tracili wraz z podwyżkami stóp procentowych. Znacznie obniżyła ją też wprowadzona w kwietniu ub.r. rekomendacja KNF: banki przy ocenie możliwości klientów do bieżącej stopy doliczały 5 pkt proc. (rekomendację złagodzono w lutym br.). W efekcie mieszkania stały się towarem luksusowym, a Polacy meldowali się na rynku najmu. – Porównując obecne czynsze z ratą zwykłego kredytu, we wszystkich 17 analizowanych miastach kredyty są dziś droższe niż wynajem – zaznacza Anton Bubiel, prezes Rentier.io. Największą różnicę widać w Gdyni: rata kredytu jest wyższa średnio o 1403 zł. W Krakowie – o 1311 zł, w Warszawie – o 1146 zł. Program dopłat odwróci sytuację.

Kredyt 2% bardziej opłacalny niż wynajem mieszkania

Z analiz Rentier.io wynika, że kredyt z dopłatami będzie bardziej opłacalny w 12 miastach (biorąc pod uwagę średnią ratę w całym okresie kredytowania). Np. w Warszawie różnica to 310 zł, w Łodzi 339 zł, w Sosnowcu aż 408 zł.

To, co cieszy deweloperów i sprzedających lokale używane (dopłaty popłyną także na rynek wtórny), może martwić właścicieli mieszkań na wynajem. Część najemców pójdzie na swoje. Masowych przeprowadzek eksperci jednak nie przewidują.

Większość banków uniwersalnych deklaruje przystąpienie do rządowego programu „Pierwsze mieszkanie". Część jednak ruszy z pewnym poślizgiem.

Urszula Kołodziejska z Power Invest uważa, że nie będą też spadać stawki najmu. W każdym razie nie wszędzie. – Właściciele atrakcyjnych nieruchomości o wysokim standardzie, z dobrym adresem, utrzymają czynsze – mówi. Lokale, których nie da się szybko wynająć w dobrej cenie, mogą trafić do sprzedaży.

Przystąpienie do programu deklaruje większość banków. Część z nich preferencyjny kredyt zaoferuje jednak z poślizgiem. Gotowe na początek lipca są: PKO BP, Bank Pekao, Alior Bank i VeloBank. Później wystartują np. Santander Bank Polska czy mBank.

Rząd szacuje, że w okresie obowiązywania programu – wedle obecnych regulacji do końca 2027 r. – po tani kredyt sięgnie ok. 150–200 tys. chętnych (ok. 30–40 tys. rocznie).

© Licencja na publikację, © ℗ Wszystkie prawa zastrzeżone

Źródło: Rzeczpospolita

https://www.rp.pl/budownictwo/art38654801-kredyt-2-procent-bedzie-bardziej-oplacalny-od-najmu-w-12-miastach

## ثالثاً– أخبار الاقتصاد العربي:

### 10 - المغرب يسعى لاستيراد 2.5 مليون طن من القمح

27/6/2023

المغرب المستورد الرئيسي للقمح من الاتحاد الأوروبي في موسم 2022–2023 (أسوشيتد برس)

ذكر المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني في المغرب على موقعه الإلكتروني أنه سيقدم دعما لاستيراد ما يصل إلى 2.5 مليون طن من قمح الطحين بين الأول من يوليو/تموز و30 سبتمبر/أيلول 2023.

وكان متعاملون يتوقعون أن يستأنف المغرب استيراد القمح بعد حصاد محصول دون المتوسط هذا العام، رغم أن الإنتاج كان أعلى من 2022 الذي أتلفه الجفاف.

وقال المكتب –في بيان– إن السلطات ستقدم دعما لمناشئ القمح التي تشمل روسيا وأوكرانيا وفرنسا وألمانيا والأرجنتين والولايات المتحدة.

وأضاف أنه بموجب الخطة سيُدفع للمستوردين كل شهر الفرق بين تكلفة القمح الأجنبي وسعر الاستيراد المرجعي البالغ 270 درهما للقنطار (271.60 دولارا للطن).

وستحافظ الخطة على إجراء اتُخذ خلال حملة الاستيراد السابقة في وقت سابق من العام الجاري، والذي يسمح للمستوردين بتلقي الدعم إذا تم تحميل الشحنات بحلول نهاية الشهر، على عكس ما كان من قبل عندما كان يتعين على السفن الوصول إلى المغرب بحلول نهاية الشهر.

وقال المتعاملون إنهم اعتبروا هذه الخطوة محاولة لتسهيل استيراد الحبوب عبر البحر الأسود الأرخص ثمنا، رغم أن الموردين الأوروبيين الأقرب – بقيادة فرنسا– يتمتعون بميزة تتعلق بالشحن.

وكان المغرب المستورد الرئيسي للقمح من الاتحاد الأوروبي في موسم 2022–2023 الذي ينتهي هذا الشهر، إذ استورد 4.7 ملايين طن.

المصدر :رويترز

https://www.aljazeera.net/ebusiness/2023/6/27/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%8A%D8%B3%D8%B9%D9%89-%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D8%AF-2-5-%D9%85%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86-%D8%B7%D9%86-%D9%85%D9%86

11 - إطلاق شركة "بدائل" في السعودية لتصنيع منتجات مبتكرة بديلة عن التبغ

Friday, May 26th, 2023

أعلن صندوق الاستثمارات العامة اليوم، عن تأسيس شركة "بدائل"، بهدف تطوير وتصنيع وتوزيع منتجات مبتكرة للحد من انتشار التدخين، عبر تقديم بدائل خالية من التبغ وأقل ضرراً.

اقرأ أيضاً: تحذير من أضرار حرق البخور على صحة الفم

اقرأ أيضاً: طبيب في كليفلاند:لايوجد مستوى آمن للتدخين حتى لو سيجارة واحدة

اقرأ أيضاً: البحر الأحمر الدولية تطلق شركة أكون للمغامرات الرياضية توفير 6 مليار ريال سنويا"

وتسعى الشركة للحد من الأثر السلبي للتدخين على المجتمع المحلي، حيث ستُسهم منتجات الشركة في مساعدة ما يقارب مليون شخص في المملكة

من الإقلاع عن التدخين بحلول عام 2032، بما يمثل قرابة 25% من إجمالي المدخنين محلياً، وتوفير أكثر من 6 مليارات ريال سنوياً من نفقات الرعاية الصحية بحلول عام 2032. وستحقق الشركة مستهدفات استراتيجية صندوق الاستثمارات العامة المرتبطة بالتوطين من خلال دعم تصنيع المنتجات محلياً، وتوفير المواد الخام، ونقل المعرفة، إضافة إلى تطوير الملكية الفكرية.

منتجات خالية من التبغ

وتعتزم الشركة توفير منتجات نيكوتين خالية من التبغ في كافة أنحاء المملكة بنهاية عام 2023، ومن ثم توسيع نطاق وصولها إلى الأسواق الإقليمية والعالمية على المدى الطويل. وسيتم تصنيع المنتجات محلياً وفق أعلى معايير الجودة والسلامة، وسيمكن ذلك الشركة من توفير فرص اقتصادية جديدة، واستحداث فرص عمل، والتعاون مع القطاع الخاص المحلي والشركاء الدوليين.

تأسيس 77 شركة محلية

ومنذ عام 2017، أسّس صندوق الاستثمارات العامة 77 شركة محلية، وساهم في استحداث أكثر من نصف مليون فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة.

https://www.arab-economy.com/2023/05/26/%d8%a7%d8%b7%d9%84%d8%a7%d9%82-%d8%b4%d8%b1%d9%83%d8%a9-%d8%a8%d8%af%d8%a7%d8%a6%d9%84-%d9%81%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d8%b3%d8%b9%d9%88%d8%af%d9%8a%d8%a9-%d9%84%d8%aa%d8%b5%d9%86%d9%8a%d8%b9-%d9%85/

12 - لاستخراج الحديد من "غار جبيلات"... استثمارات صينية ضخمة في الجزائر

15:23 GMT 25.06.2023

© Sputnik . Soheil Gargari /

وقعت الصين والجزائر اتفاقية لإنشاء شركتين مختلطتين جزائرية – صينية لاستغلال منجم "جبيلات" في تندوف، وتحويله إلى مواد نصف مصنعة.

جرى التوقيع على مستوى مقر ولاية تندوف، الإمضاء على اتفاقية شراكة بين الشركة الوطنية للحديد والصلب FRAAL ، والائتلاف الصيني CMH ، حسب وزارة الطاقة الجزائرية.

تقدر احتياطات هذا المنجم الضخم بـ 3 مليارات طن، إذ تعوّل الجزائر على إنتاج بين 40 و50 طنا سنويا من الحديد المستخرج من "غار جبيلات"، الذي تم اكتشافه عام 1952.

في العام 1972، وقعت الجزائر والرباط على اتفاق شراكة وإنشاء شركة مشتركة بين البلدين لاستغلال المنجم، ولكن مع تفاقم التوتر وقطع العلاقات بينهما، قررت الجزائر بدء استغلاله بشكل أحادي عبر اتفاقيات مع الصين. وتعرف العلاقات الاقتصادية بين البلدين قيمة تبادل بنحو 10 مليارات دولار أخيرا.

في نوفمبر/ تشرين الثاني 2022، أعلنت الجزائر توقيعها على "الخطة الخماسية الثانية للتعاون الاستراتيجي الشامل" مع الصين، للسنوات 2022–2026، تزامنا مع تقدمها رسميا بطلب الانضمام لمجموعة "بريكس"، وتطور الاستثمارات الصينية بشكل لافت في البلد المغاربي.

عززت الخطة التي وقعت العام الماضي، اتفاقية الشراكة الاستراتيجية الشاملة الموقعة سنة 2014 بين البلدين.

استثمارات صينية في الجزائر

كما أنجزت مشروع السكنات "في حدود 20 مليار دولار" والطريق السريع شرق غرب بقيمة نحو "11 مليار دولار"، وجامع الجزائر (نحو مليار دولار) وغيرها، من المشروعات الأخرى.

وتبلغ قيمة المشروع الحالية "منجم غاز جبيلات" وفق المصادر البرلمانية نحو 6 مليار دولار، فيما بلغت الاستثمارات الصينية أيضا في قطاع الفوسفات 7 مليارات دولار، لإنتاج 5.4 مليون طن من المخصبات الزراعية.

من ناحيته، قال نائب رئيس البرلمان الجزائري موسى خرفي، إن الصين هي من شيدت المسجد الأعظم في الجزائر والعديد من الجسور والطريق المزدوج شرق – غرب الجزائر، ولديها مساحة كبيرة من التعاون مع الجزائر.

قطاعات أخرى: يضيف خرفي في حديثه مع "سبوتنيك"، أن التعاون مع الجزائر يشمل القطاع الصحي والإنشاءات ومجالات أخرى متعددة وفق مبدأ "رابح – رابح." ولفت إلى أن حجم التبادل التجاري بين البلدين يبلغ نحو 10 مليار دولار، وهو رقم يترجم حجم العلاقات التي تذهب نحو تطور كبير في المستقبل. ولفت إلى أن تطوير الشراكة مع الصين يشمل منطقتين أساسيتين هما تندوف والجبيلات، حيث يوجد فيها الحديد، وفي مناجم "تبيسة" الغنية بالفوسفات.

يرى البرلماني أن تطوير التعاون في المنطقتين يحقق قفزة مهمة للبلدين، خاصة في ظل رغبة الصين في تعزيز شراكتها مع الجزائر.

وفق خرفي، فإن "التقارب الجزائري مع روسيا والصين يزعج أوروبا، التي عملت طوال عقود على سلب خيرات الجزائر دون استفادة الأخيرة، ما دفع الجزائر بالاتجاه نحو تركيا والصين وروسيا وتموقعها بشكل يتماشى مع مصالحها.

الصين وأفريقيا: عملت الصين أخيرا على زيادة استثماراتها وصادراتها نحو القارة الأفريقية بنسبة كبيرة، حيث ارتفعت التجارة بين بكين وأفريقيا في 2022 إلى 282 مليار دولار، بزيادة 11% على أساس سنوي.

كما بلغ إجمالي الصادرات إلى أفريقيا 164.49 مليار دولار في الأشهر الـ12 حتى ديسمبر/ كانون الأول، بزيادة 11.2%، على أساس سنوي، وفقا لسلطات الجمارك الصينية.

وارتفعت الواردات من القارة بمعدل مماثل لتصل إلى 117.51 مليار دولار، في الفترة نفسها، وتركز الصين بدرجة كبيرة على رفع تبادلاتها مع الجزائر أخيرا، عبر استثمارات ضخمة في قطاعات استراتيجية.

في الإطار ذاته، قال البرلماني الجزائري بريش عبد القادر، إن الصين تعد الشريك الأول للجزائر.

يضيف عبد القادر في حديثه مع "سبوتنيك"، أن الاستثمارات الصينية في الجزائر بالغة الأهمية، حيث تشمل اتفاقية الشراكة والتعاون بين البلدين العديد من القطاعات الاستراتيجية في مقدمتها، القطاع المنجمي ومشروع الفوسفات شرقي الجزائر، وتبلغ قيمة الاستثمار فيه نحو 6 مليارات دولار.

كما يشمل التعاون استغلال منجم "الجبيلات" للحديد، وهو من أكبر مناجم الحديد على مستوى العالم.

ولفت إلى أن التعاون الواعد بين الصين والجزائر يشمل العمل في قطاع المعادن بنسبة كبيرة، بالإضافة إلى قطاع الطاقات المتجددة.

وبشأن الموقف الأوروبي من الشراكة بين الجزائر والصين، قال عبد القادر: "الجزائر تنوع من شراكتها وتطورها مع روسيا والصين ومجموعة البريكس، وهي بذلك لا تعادي الجانب الأوروبي، لكنها تهدف لإعادة صياغة اتفاق الشراكة الموقع في العام 2005، مع أوروبا وفق مبدأ رابح – رابح."

وفي مايو/ أيار 2014، جرى التوقيع بين البلدين على إعلان الشراكة الاستراتيجية الشاملة، الذي أعطى ذلك دفعة قوية للعلاقات البينية والاستثمارات في البلد المغاربي.

https://sputnikarabic.ae/20230625/%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AE%D8%B1%D8%A7%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D9%85%D9%86-%D8%BA%D8%A7%D8%B1-%D8%AC%D8%A8%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%B5%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%B6%D8%AE%D9%85%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-1078480536.html

13 - أدنوك للإمداد والخدمات تبني منشآت في جزيرة G في حقل زاكو بقيمة 3,588 مليار درهم

Thursday, June 8th, 2023

حصلت "أدنوك للإمداد والخدمات– ADNOCLS"، المتخصصة بالخدمات اللوجستية والبحرية بقطاع الطاقة،على عقد بقيمة 3.588 مليار

درهم (975 مليون دولار) لتنفيذ أعمال بناء جزيرة اصطناعية، من شركة "أدنوك البحرية".

ووفقاً للعقد ستقوم "أدنوك للإمداد والخدمات" بتنفيذ عمليات التجريف واستصلاح الأراضي وبناء المنشآت البحرية لجزيرة "G" الاصطناعية، في حقل "زاكوم السفلي" البحري. وسيتم إعادة توجيه نسبة 75% على الأقل من قيمة العقد إلى الاقتصاد المحلي من خلال برنامج أدنوك لتعزيز القيمة المحلية المضافة.

وتسعى شركة "أدنوك للإمداد والخدمات"، إلى توسيع حصتها في سوق خدمات عقود الاعمال الهندسية والمشتريات البناء للمناطق البحرية، حيث من المتوقع أن يشهد هذا السوق نمواً كبيراً في المنطقة خلال السنوات القادمة. وتقدم الشركة مجموعة واسعة من الخدمات لعملائها بالتزامن مع المساهمة في تمكين نمو عمليات أدنوك في مجالات الاستكشاف والتطوير والإنتاج، والتكرير ، والتصنيع، والتسويق.

أول عقد بعد الادراج

ويعد هذا العقد أول عقد تحصل عليه "أدنوك للإمداد والخدمات" بعد إدراجها في سوق أبوظبي للأوراق المالية في الأول من يونيو 2023 بعد اكتتاب عام شهد طلباً استثنائياً مما يجعله أعلى طلب لاكتتاب عام على مستوى العالم هذا العام حتى الآن.

كما يعتبر هذا العقد جزءاً من خطة التطوير طويلة الأجل لحقل "زاكوم السفلي" والتي تهدف لتعزيز وزيادة القيمة بشكل آمن ومستدام. كما يساهم ترسية هذه العقد في دعم جهود "أدنوك" لتلبية الطلب العالمي المتزايد على الطاقة. ونجحت "أدنوك البحرية" في تطبيق مفهوم الجزيرة الاصطناعية على

مدار الأعوام الماضية، واستطاعت من خلاله تحقيق وفورات كبيرة في التكاليف ومزايا بيئية، وذلك مقارنة بالأساليب التقليدية التي تتطلب المزيد من التركيبات والبنية التحتية البحرية.

أدنوك للامداد والخدمات:245 قطعة بحرية

وتملك "أدنوك للإمداد والخدمات"، أسطولاً متنوعاً يتكون من 245 قطعة بحرية، وتشغل وتستأجر ما يقرب من 540 سفينة سنوياً، إلى جانب قاعدة لوجستية تمتد على مساحة 1.5 مليون متر مربع في أبوظبي، وقدراتها اللوجستية المتكاملة.

وتستهدف "أدنوك للإمداد والخدمات" على المدى المتوسط تحقيق نمو سنوي متوسط في الأرباح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك من خلال الحصول على عقود جديدة وتوسيع منصة الخدمات اللوجستية المتكاملة وتحسين نشر البوارج المرفوعة.

https://www.arab-economy.com/2023/06/08/%d8%a3%d8%af%d9%86%d9%88%d9%83-%d9%84%d9%84%d8%a7%d9%85%d8%af%d8%a7%d8%af-%d9%88%d8%a7%d9%84%d8%ae%d8%af%d9%85%d8%a7%d8%aa-%d8%aa%d8%a8%d9%86%d9%8a-%d9%85%d9%86%d8%b4%d8%a2%d8%aa-%d9%81%d9%8a-%d8%ac/

رابعاً – أخبار الاقتصاد السوري:

14 - أبعاد اقتصادية مشروطة بكسر العقوبات الغربية.. خبراء يستشرفون أفق ما بعد عودة سورية إلى جامعة الدول العربية..

صحيفة تشرين والخبير السوري: 11–05–2023

حالة من الترقب التام تسيطر على الأوساط الاقتصادية بعدما اتفق العرب في موقفهم على إنهاء القطيعة والعودة بعد 12 عاماً على تعليق أنشطة دمشق في جامعة الدول العربية، على أمل أن يكون للموقف السياسي أثر اقتصادي بحكم أن الحرب والعقوبات الاقتصادية نالت من جميع الاتفاقيات الدولية ورمت بظلالها الثقيلة على البلد وشعبه، فتراجعت الحركة الاقتصادية والإنتاج، وأصبح من الصعوبة مواكبة كل ما هو حديث ومتطور في كل القطاعات والمجالات محلياً، لذلك فإن الإجماع العربي على عودة سورية فكّ عزلتها وترك أصداء واسعة في الشارع السوري الذي يترقب لحظة انفتاح إقليمي يتبعها آخر دولي بفارغ الصبر.

العكام: الهروب من هيمنة الدولار

المصلحة تحدد الموقف

عضو مجلس الشعب السوري محمد خير العكام يؤكد أنه من الناحية القانونية يمكن عودة العلاقات الاقتصادية لكن بشرط واحد وهو الهروب من هيمنة الدولار الأمريكي، لذلك يبقى السؤال: هل الدول العربية قادرة على التهرب ومنع الولايات المتحدة من الضغط على الدول العربية لمنع القيام بأي تبادل تجاري؟ مشيراً في تصريحه لـ"تشرين" إلى أن المصلحة هي التي تحدد موقف الدول العربية خلال الفترة القادمة ومن الممكن الاتفاق على أن يكون

التبادل التجاري بعملة غير الدولار وبذلك يكون الأمر واضحاً وبعيداً عن الدولار بهدف تنفيذ الاتفاقيات من الناحية الاقتصادية والنقدية، مبيناً أن الانفتاح سيكون له انعكاس إيجابي على الوضع الاقتصادي السوري، فبعد أن تتطور العلاقات الثنائية بين الدول العربية وسورية، وعندما يتم تفعيل المعاهدات التجارية الموقعة ضمن إطار جامعة الدول العربية، كالسوق العربية المشتركة وغيرها واتفاقيات رسوم الجمارك، التي تم إيقافها خلال فترة القطيعة مع سورية على مدى السنوات الماضية كل ذلك يؤدي إلى تخفيض أسعار السلع وتوفرها في الأسواق السورية.

مرجانة: المكاشفة الاقتصادية ستكون المرحلة اللاحقة

مكاشفة اقتصادية قريباً

بدوره أكد رئيس لجنة العلاقات العربية والخارجية في مجلس الشعب بطرس مرجانة لـ"تشرين" أن المكاشفة الاقتصادية بين دمشق ودول الجامعة العربية ستكون المرحلة اللاحقة بعد قرار العودة.

وأضاف: إنّ التحضير سيجري لعقد لقاءات ثنائية وإطلاق حوار يطوي صفحة الماضي والبدء بمرحلة جديدة، ويجب أن نتعلم جميعاً من دروس الماضي ليكون مستقبلنا أكثر إشراقاً.

وتابع: من المتوقع إجراء محادثات واسعة مع الدول العربية والجامعة قريباً جداً، سواء بشكل ثنائي أو جماعي، ولا بدّ من أن يكون شفافاً ويرسم طريق المستقبل، فوجود سورية في الجامعة العربية أمر طبيعي وسيكون تحصيناً للقرار العربي سياسياً واقتصادياً.

حالة ترقب

أما رئيس لجنة القوانين المالية في مجلس الشعب عمار بكداش فأشار إلى أن الانفراج الاقتصادي له طابع سياسي، لذلك لا نريد زرع تفاؤل كاذب بالانفراج السريع للشعب السوري، لافتاً في تصريح لـ "تشرين" إلى أن جزءاً من الاتفاقيات الموقعة مع الدول العربية لم تتأثر بقرار العودة إلى جامعة الدول العربية بحكم أنها كانت مستمرة رغم العقوبات الاقتصادية ولم تتوقف خلال السنوات الماضية، مبيناً أن المستقبل الاقتصادي مع الدول العربية متوقف على مدى علاقة هذه الدول بالاتحاد الأوروبي والمراكز التابعة لأمريكا، ومن الممكن حل الموضوع الاقتصادي من خلال إبرام اتفاقيات جديدة ثنائية أو جماعية، لكن الأمر متوقف على تطور الأحداث في المستقبل، فالدول العربية تعيش الآن حالة من الترقّب، فهي ترغب بأن تأخذ عودة سورية أبعاداً ليس سياسية فقط، إنما أيضاً اقتصادية.

بكداش: الانفراج الاقتصادي له طابع سياسي

مجرد تنبؤات

في سياق متصل رأت وزيرة الاقتصاد السابقة لمياء عاصي أن موضوع انتعاش الاقتصاد السوري بعد عودة سورية إلى جامعة الدول العربية مجرد تنبؤات ولا يوجد شيء واضح، لذلك فإن الأمر يحتاج إلى دراسة وبحث للوصول إلى نتائج مضمونة، مشيرة في تصريح لـ"تشرين" إلى أنه في حالة عودة تفعيل الاتفاقيات الاقتصادية وبالأخص تفعيل اتفاقية التجارة الحرة العربية سيكون لها أثر إيجابي على المشهد الاقتصادي السوري، وبالتالي ستتمكن سورية من تأمين الكثير من المواد والسلع، كما ستتمكن من تجاوز الحصار الاقتصادي المفروض عليها من الولايات المتحدة والدول الغربية

بنسبة كبيرة، وسيكون بالإمكان استيراد ما تحتاجه البلاد عن طريق الدول العربية والمستثمرين العرب.

عاصي: تفعيل اتفاقية التجارة الحرة العربية سيكون له أثر إيجابي

لا يمكن فصل الاقتصاد عن السياسة ترتبط الدول مع بعضها بشبكة من العلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، كما ترتبط العلاقات الاقتصادية وتتشابك بالعلاقات السياسية، حيث لا يمكن فصل الاقتصاد عن السياسة، لذلك تتوسع أو تتقلص العلاقات الاقتصادية بناء على تحول وتغير السياسات الخارجية للدول، حسب دكتور الاقتصاد حسن حزوري الذي أكد لـ"تشرين" أن الاتفاقيات الاقتصادية الدولية ظهرت ولاسيما اتفاقيات التجارة الحرة كصورة من صور التكامل في الاقتصاد العالمي وإحدى وسائل التعاون بين الدول، مبيناً تراجع أهمية اتفاقيات التجارة الحرة لأنها تستجيب للمتغيرات الإقليمية والعالمية الجديدة التي تهدف إلى زيادة درجة المنافسة بين الأسواق وتكريس مبادئ الاقتصادات المفتوحة، وأن لاتفاقيات التجارة الحرة العديد من الفوائد التي تهدف الدول من خلال التوقيع عليها إلى إزالة الحواجز والموانع أمام التبادل التجاري بين أعضاء الاتفاقية على اعتبار أن تحرير التجارة سيحفز حالة من الرخاء الاقتصادي على الصعيدين الوطني والفردي للدول الأعضاء، ومن خلال دراسة بعض اتفاقيات التجارة الحرة اتضح أن حجم التجارة بين الدول التي وقعت على اتفاقيات تجارة حرة بينها تضاعف بمعدل كبير، كما تضاعف حجم الإنتاج، وأدى تخفيض أو إزالة التعرفة الجمركية التي كانت مفروضة من الدول إلى تدفق السلع والخدمات وفتح الأسواق أمام الصادرات ما ساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحسين موازين المدفوعات، ذلك أنّ التدفق التجاري سيؤدي إلى التركيز على جودة السعر

والخدمة، ولابدّ أن يعود ذلك بالفائدة على المستهلكين وذلك بوجود مجال أوسع للاختيار وأسعار أقل من خلال المنافسة المتزايدة.

حزوري: التدفق التجاري سيؤدي إلى التركيز على جودة السعر والخدمة الانفتاح الجديد..

بدوره توقع الخبير الاقتصادي علي الأحمد تضاعف الاستثمارات والتبادل التجاري بين سورية والدول العربية، خاصة فيما يخص إعادة إعمار البلاد، لافتاً في تصريح لـ"تشرين" إلى أن العائدات ستكون كثيرة على اقتصاد البلد والمنطقة العربية بحكم أن سورية بلد يتميز بموقع جغرافي إضافة للموارد والمساحات الشاسعة والقدرة البشرية الضخمة، لذلك من المؤكد أن عودة العلاقات السياسية في البداية ومن ثم الاقتصادية تعود بالنفع على الجانبين السوري والعربي.

وأشار الأحمد إلى أن سورية بحاجة إلى الاستثمارات العربية والأموال لإعادة الإعمار بعد الحرب التي دمرت وخربت، لذلك يجب العمل على تفعيل العلاقات الاقتصادية بهدف تدفق الأموال العربية بشرايين الاقتصاد السوري الذي بدوره يؤمّن الآلاف من فرص العمل للشعبين السوري والعربي.

الأحمد: من المتوقع إعادة تشغيل العديد من الشركات العربية التي كانت تعمل سابقاً في سورية

وأضاف الأحمد: من المتوقع أن تكون الدول المجاورة هي المستفيد الأكبر من هذه الخطوة، إضافة إلى أنه من المتوقع إعادة تشغيل العديد من الشركات العربية التي كانت تعمل سابقاً في سورية مثل الإمارات ومصر والسعودية وبذلك سنلاحظ عودة للعمالة العربية إلى سورية لتبدأ زمن الانفتاح من جديد.

ولا يزال أمام سورية أمام التطورات السريعة العديد من التحديات بعد استعادة مقعدها في الجامعة، وقالت وزارة الخارجية السورية في بيان: «المرحلة المقبلة تتطلب نهجاً عربياً يستند إلى الاحترام المتبادل»، مؤكدة أهمية الحوار والعمل المشترك لمواجهة التحديات التي تواجه الدول العربية.

http://syrianexpert.net/?p=70844

## 15 - لأصحاب رؤوس الأموال المتواضعة... 4 مشاريع برأس مال لا يتجاوز 500 دولار

– 2–مايو – 2023

بالنسبة لأصحاب الدخل المتوسط وما دون – وهم الفئة الأكبر من المجتمع – فإن فكرة افتتاح مشروع كبير غالبًا ما تكون بعيدة المنال، لكن ذلك لا يعني الاستسلام، فالعديد من الناجحين ماليًا في هذا العالم باشروا أعمالهم بمشاريع متواضعة تتناسب مع دخولهم المالية الضئيلة عوضًا عن الاقتراض من أجل المخاطرة بمشروع غير مضمون.

فيما يلي 4 أفكار لمشاريع تكلفة تنفيذها على أرض الواقع بالكامل لا تتجاوز 500 دولار:

أولًا: مشروع بائع الخضار والفواكه

ليست جميع أصناف الخضار والفاكهة باهظة الثمن. ودائماً يُخصص لمحدودي الدخل أنواع رخيصة الثمن يمكن لهم شراؤها دون بذل الكثير من المال.

لقد استفاد عديدون من هذه الفرصة واختاروا مكاناً مزدحماً، ثم عرضوا فيه كميات من الخضار والبقوليات والفاكهة الرخيصة. هذا المشروع غير مكلف

فلست بحاجة إلا لثمن البضاعة وهيكل حديدي تشتريه من سوق المستعمل لعرض الخضار. ولا تنس بين الفينة والأخرى أن تصفف الفاكهة وترشها بالماء كي تكتسب منظراً مغرياً.

وسر النجاح في هذا المشروع أن تحقق التميز، ويمكنك أن تتميز عن عشرات الباعة الذين ينافسونك في الحي عن طريق توفير خدمة التوصيل أو توفير بعض أصناف الخضار جاهزة للطبخ (بطاطا مقشرة ومفرومة على سبيل المثال).

ثانيًا: مشروع بيع العصائر

في هذا المشروع لن تحتاج سوى لعصارة برتقال سواءً يدوية أو كهربائية أو خلاط فواكه، ثم عليك البحث عن المكان والوقت المناسب لتبيع فيه (مثلًا خلال شهر رمضان تنتشر عصائر معينة وخلال فصل الصيف يفضل الناس العصائر الباردة بينما يكون الكوكتيل الغني بالسعرات الحرارية والمفيد أكثر تفضيلًا في الشتاء).

نفترض أنك ستشتري 200 كيلو غرام شهريا من البرتقال يعطيك حوالي 150 ليترًا من العصير، ويكون ثمن الكيلو الواحد من البرتقال هو ربع دولار، فتبيع الليتر الواحد ب 2 دولار أي لك ربح صافي حوالي واحد دولار (باحتساب 0.6 دولار عن كل ليتر تذهب تكاليف تشغيل المشروع).

في هذه الحالة لو استطعت أن تبيع في اليوم الواحد 25 ليترًا من العصير، فستحصل شهريًا على 750 دولارًا من بيع عصير البرتقال فقط. بالنسبة لمكان البيع، فالأمر يتعلق برأس مالك المتوافر، والخيارات تتراوح من مكان صغير فيه مقاعد للزوار، إلى طاولة عمل وكرسي في أحد الأسواق الشعبية المزدحمة.

ملاحظة: التكاليف المذكورة هدفها إيصال الفكرة فقط، وقد تختلف بحسب مكان تنفيذ المشروع.

ثالثًا: محل صغير لبيع القهوة والمشروبات الساخنة

يصعب على محدودي الدخل افتتاح متجر لبيع القهوة الذي يعتبر أحد المشاريع المدرة للمال وذلك بسبب ارتفاع قيمة ماكينة القهوة واحتياجها للغاز والكهرباء في نفس الوقت.

لتفادي هذه الصعوبات لجأ عدد من الأذكياء لشراء ماكينة قهوة ذات حجم صغير تعمل على الكهرباء فقط بمبلغ 100 دولار. تعتبر هذه الماكينة صغيرة الحجم، لكنها تنتج قهوة لذيذة جداً، وسوف ترى نجاح مشروعك خلال أسابيع قريبة.

بالنسبة لمكن المشروع، فيمكن تصنيع كشك صغير من الطوب أو الخشب وافتتاح المشروع مع عرض بعض الأمور التي يفضل الناس تناولها مع القهوة والمشروبات الساخنة (الشوكولا أو بعض الحلويات أو المعجنات.)

رابعًا: مشروع توصيل الطلبات

مجال توصيل الطلبات هو أحد أكثر المجالات طلبًا وربحًا في وقتنا الحالي، والجميل بالأمر أنه يمكن للجميع الدخول به (حتى لو كنت لا تمتلك رخصة قيادة يمكنك شراء دراجة كهربائية رخيصة للبدء في المشروع). يمكنك العمل مع عدة محال، وسيرحب بك أصحاب محلات الأكل الجاهز والماركت وكل من يرغب أن يوفر خدمة التوصيل الهامة إلى عملائه.

كما يمكنك العمل بشكل منفصل بحيث تروج لخدماتك التي تختارها بنفسك (خدمة التسوق للبيوت وتوصيل الأغراض الخفيفة وقضاء بعض الأشغال الروتينية للناس).

لكن احذر إذا كنت في دولة يتطلب العمل بهذا المجال فيها رخصة خاصة أو ما شابه، لأن عملك بشكل حر سيكون مخالفة للقانون.

16 - الوزارة في الجمهورية العربية السورية كما يلي:

**المرسوم رقم (208)**

رئيس الجمهورية
بناء على أحكام الدستور
يرسم ما يلي:
المادة-1-
تؤلف الوزارة في الجمهورية العربية السورية كما يلي:
– المهندس حسين عرنوس رئيساً لمجلس الوزراء.
– العماد علي عبد الله أيوب نائباً لرئيس مجلس الوزراء- وزيراً للدفاع.
– الدكتور محمد عبد الستار السيد وزيراً للأوقاف.
– السيد منصور عزام وزيراً لشؤون رئاسة الجمهورية.
– المهندس حسين مخلوف وزيراً للإدارة المحلية والبيئة.
– الدكتورة سلام سفاف وزيراً للتنمية الإدارية.
– الدكتور محمد سامر الخليل وزيراً للاقتصاد والتجارة الخارجية.
– اللواء محمد خالد الرحمون وزيراً للداخلية.
– المهندس محمد رامي مرتيني وزيراً للسياحة.
– الدكتور بسام إبراهيم وزيراً للتعليم العالي والبحث العلمي.
– المهندس سهيل عبد اللطيف وزيراً للأشغال العامة والإسكان.
– المهندس إياد الخطيب وزيراً للاتصالات والتقانة.
– الدكتورة لبانة مشوح وزيراً للثقافة.
– الدكتور دارم طباع وزيراً للتربية.
– القاضي أحمد السيد وزيراً للعدل.
– الدكتور تمام رعد وزيراً للموارد المائية.
– الدكتور كنان ياغي وزيراً للمالية.
– المهندس زهير خزيم وزيراً للنقل.
-المهندس بسام طعمة وزيراً للنفط والثروة المعدنية.
-الدكتور حسن الغباش وزيراً للصحة.

-السيد زياد صباغ وزيراً للصناعة.
-المهندس محمد حسان قطنا وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي.
-المهندس غسان الزامل وزيراً للكهرباء.
-المهندس محمد فايز البرشة وزير دولة.
-الدكتور فيصل المقداد وزيراً للخارجية والمغتربين.
-الدكتور عمرو سالم وزيراً للتجارة الداخلية وحماية المستهلك.
-السيد عبد الله عبد الله وزير دولة.
-السيد محمد سيف الدين وزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل.
-الدكتور بطرس الحلاق وزيراً للإعلام.
-الدكتورة ديالا بركات وزير دولة.
المادة-2-
ينشر هذا المرسوم ويبلغ من يلزم لتنفيذه.
دمشق في 2-1-1443 هجري الموافق لـ 10-8-2021 ميلادي.

**رئيس الجمهورية**
**بشار الأسد**

**المرسوم رقم /115/**

**رئيس الجمهورية**
**بناء على أحكام الدستور**
**يرسم ما يلي :**

**المادة1** يسمى السيد اللواء علي محمود عباس وزيراً للدفاع
**المادة2** ينشر هذا المرسوم ويبلغ من يلزم لتنفيذه .
دمشق في 27-9-1443 هجري الموافق 28-4-2022 ميلادي

**رئيس الجمهورية**
**بشار الأسد**

---

**المرسوم رقم (91)**

**رئيس الجمهورية**
**بناء على أحكام الدستور.**
**يرسم ما يلي:**
**المادة 1** – يسمى كل من السادة:

- الدكتور فراس حسن قدور – وزيراً للنفط والثروة المعدنية.

- السيد محسن عبد الكريم علي – وزيراً للتجارة الداخلية وحماية المستهلك.
- الدكتور عبد القادر جوخدار – وزيراً للصناعة.
- السيد لؤي عماد الدين المنجد – وزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل.
- السيد أحمد بوسته جي – وزير دولة.

**المادة 2-** تنهى تسمية السيد المهندس محمد فايز البرشة وزير دولة.

**المادة 3-** ينشر هذا المرسوم ويبلغ من يلزم لتنفيذه.

دمشق 7-9-1444 هجري الموافق لـ 29-3-2023 ميلادي.

**رئيس الجمهورية**
**بشار الأسد**

http://www.pministry.gov.sy/home?id=16879

## 17 - الزهري مديراً للمصرف الزراعي.. وأسعد مديراً لخدمات الاتصالات اللاسلكية

23-05-2023

أصدر رئيس مجلس الوزراء المهندس حسين عرنوس قراراً بتكليف الدكتور أحمد سلامة الزهري بوظيفة مدير عام المصرف الزراعي التعاوني.

كما أصدر المهندس عرنوس قراراً بتكليف الدكتور المهندس محمد مالك أسعد بوظيفة مدير عام الهيئة العامة لخدمات الاتصالات اللاسلكية.

http://www.pministry.gov.sy/contents/25024/%D8%A7%D9%84%D8%B2%D9%87%D8%B1%D9%8A-%D9%85%D8%AF%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%8B-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%B9%D9%8A-%D9%88%D8%A3%D8%B3%D8%B9%D8%AF-%D9%85%D8%AF%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%8B-%D9%84%D8%AE%D8%AF%D9%85%D8%A7%D8%AA-

## 18 - مجلس الوزراء يناقش الواقعين الاقتصادي والمعيشي والخطوات الحكومية لتجاوز الظروف الراهنة

23-05-2023

ناقش مجلس الوزراء بشكل موسع الواقعين الاقتصادي والمعيشي والإجراءات والخطوات الحكومية المطلوب اتخاذها لتجاوز الظروف الراهنة وتحسين الأوضاع الخدمية والتنموية والمعيشية، وأهمية وضع الدعم في مكانه الصحيح وتوجيهه إلى محتاجيه الفعليين ومستحقيه من الشرائح الأكثر حاجة.

وأكد المجلس خلال جلسته الأسبوعية اليوم برئاسة المهندس حسين عرنوس على وضع توجهات مستقبلية للتعاطي بشكل منهجي مع هذا الملف بالتوازي مع استمرار تقديم الدعم لقطاع الصحة لتحسين الخدمات الصحية والطبية وتأمين مستلزماتها، إضافة إلى قطاع التعليم ومادة الخبز وغيرها من القطاعات الأساسية التي تشكل أهمية قصوى للمواطنين، على أن يتم توظيف الوفورات المحققة لتحسين الأوضاع المعيشية للعاملين والمتقاعدين وتخفيض العجز في الموازنة.

ووجه رئيس مجلس الوزراء جميع الوزارات والجهات المعنية لإعداد برامج عمل لتعزيز التعاون الاقتصادي مع شركاء التعاون الدولي خلال المرحلة المقبلة، وإجراء مراجعة للاتفاقيات ومذكرات التفاهم وتحديثها بما يحقق الفائدة المشتركة، وشدد على ضرورة تنشيط مجالس رجال الأعمال المشتركة بما يساهم في تعزيز دور قطاع الأعمال من سورية والدول الشقيقة والصديقة في إقامة مشروعات استثمارية وتنشيط التبادل التجاري.

وطلب المهندس عرنوس من اللجنة الاقتصادية إجراء مراجعة مستمرة للقرارات المتعلقة بتصدير المنتجات الزراعية بما يضمن استقرار أسعارها في السوق المحلية وتواجدها بكميات كافية والتشدد بمحاسبة المحتكرين والمخالفين، وجدد التأكيد على تقديم كافة التسهيلات للمزارعين وتمكينهم من تسليم محصول القمح إلى المراكز المعتمدة بسلاسة وعدم التأخير بتسليم مستحقاتهم.

وأكد المجلس على أهمية رفع مستوى الخدمات المقدمة في المنافذ الحدودية، وطلب من وزارة النقل المساهمة من خلال السورية للطيران بإجلاء أبناء الجالية السورية في السودان نتيجة الأوضاع الدائرة هناك بالتنسيق مع وزارة الخارجية ووفق الإمكانات المتوفرة.

واستمع المجلس إلى عرض قدمه وزير الكهرباء المهندس غسان الزامل حول واقع الطاقات المتجددة وآخر المشاريع الريحية والشمسية، وتم التأكيد على ضرورة منح المحفزات والإعفاءات المالية وتقديم القروض والتسهيلات لتوسيع رقعة انتشار الطاقات المتجددة في مختلف القطاعات الاقتصادية والمنزلية إضافة إلى تفعيل تنفيذ هذه المشروعات عن طريق صندوق دعم الطاقات المتجددة.

ووافق المجلس على تعديل خطة استصلاح وتحريج مساحات في مواقع حراجية ضمن خطة عمليات إعادة إحياء وتحريج المواقع الحراجية المتضررة واستصلاح مواقع جديدة وشق طرق حراجية، كما وافق على تعديل الخطة التنفيذية لضمان الأراضي الشاغرة المقرر إعلانها للاستثمار الزراعي لعام ٢٠٢٣ – ٢٠٢٤ بهدف الحفاظ على الأشجار المزروعة وضمان تقديم الخدمات الزراعية الجيدة لهذه الأراضي.

كما وافق على اعتبار جميع الوحدات الإدارية في المحافظات من الوحدات الإدارية ذات الصفة السياحية والتنموية لعام ٢٠٢٣ وذلك عملاً بأحكام القانون المالي رقم 37 لعام 2021 وبهدف تحسين الواقع الخدمي والتنموي فيها.

وشدد مجلس الوزراء على تفعيل وتعزيز نظام الهيئات العامة للمشافي بما يساهم في رفع سوية الأداء ونوعية الخدمات التي تقدمها ويؤمن مختلف مستلزمات ومتطلبات العمل فيها، إضافة إلى تحسين واقع الكوادر الطبية والصحية والإدارية فيها.

ووافق المجلس على إضافة صفة "سائق، صيدلي" إلى المشمولين بقرار تمديد الخدمة للعاملين في الجهات العامة.

http://www.pministry.gov.sy/contents/25023/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D9%8A%D9%86%D8%A7%D9%82%D8%B4-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%B4%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B7%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D9%88%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%B8%D8%B1%D9%88%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A7%D9%87%D9%86%D8%A9

الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
تقارير

## 19 - القانون رقم /2/ لعام 2023 المتضمن تعديلات على بعض أحكام قانون الاستثمار رقم (18) لعام 2021

القانون رقم /2/ لعام 2023 المتضمن تعديلات على بعض أحكام قانون الاستثمار رقم (18) لعام 2021

22-03-2023

**القانون رقم /2/**

**رئيس الجمهورية**

بناءً على أحكام الدستور.

وعلى ما أقره مجلس الشعب في جلسته المنعقدة بتاريخ 25-6-1444 هـ الموافق 18-1-2023 م.

**يصدر ما يلي:**

**المادة 1-** تعدل المادة **(1)** من قانون الاستثمار رقم **(18)** لعام **2021** لتصبح على النحو الآتي:

يُقصد بالكلمات والعبارات الواردة في هذا القانون، المعنى المبين بجانب كلّ منها:

| | |
|---|---|
| القانون: | قانون الاستثمار. |
| المجلس: | **المجلس الأعلى للاستثمار.** |
| الوزارة: | **وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية.** |
| الوزير: | **وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية.** |
| الهيئة: | **هيئة الاستثمار السورية.** |
| مجلس الإدارة: | **مجلس إدارة الهيئة.** |
| المدير العام: | **مدير عام الهيئة.** |
| المستثمر: | **الشخص الطبيعي أو الاعتباري، السوري أو غير السوري، الذي يستثمر في أراضي الجمهورية العربية السورية وفقاً لأحكام هذا القانون.** |

| | |
|---|---|
| الاستثمار: | **الإنفاق الاستثماري على إحداث كيان اقتصادي جديد في أحد القطاعات الاقتصادية، وفقاً لأحكام هذا القانون.** |
| المشروع: | **نشاط اقتصادي يقيمه المستثمر وفقاً لأحكام هذا القانون.** |
| إجازة الاستثمار: | **وثيقة تمنحها الهيئة بعد دراسة طلب المستثمر واستصدار جميع التراخيص والموافقات اللازمة للمباشرة بالتنفيذ من جميع الجهات المعنية.** |
| المنطقة الاقتصادية الخاصة: | **منطقة استثمارية تقع داخل المنطقة الجمركية في الجمهورية العربية السورية يتم إحداثها بهدف إقامة نشاط اقتصادي محدد.** |
| دليل الإجراءات: | **وثيقة تصدرها الهيئة بعد التنسيق مع الجهات العامة المعنية، تتضمن الضوابط والشروط والمعايير الفنية والأعباء المالية، وإجراءات الترخيص الواجب التقيد بها عند ترخيص وتأسيس المشروع، ومحددة بإطار زمني ملزم.** |
| مركز خدمات المستثمرين: | **وحدة تنظيمية في الهيئة وفروعها تمثّل فيها الجهات المعنية بالاستثمار في نافذة واحدة، وتكون نقطة الاتصال المباشر مع المستثمرين لمتابعة شؤونهم.** |
| الموجودات الثابتة: | **الأصول المستخدمة لإنشاء المشروع بما فيها المباني والآلات والأدوات والتجهيزات والمعدات ووسائل النقل غير السياحية.** |
| المركز: | **مركز التحكيم المحدث وفق أحكام هذا القانون.** |
| منطقة التطوير والاستثمار العقاري: | **العقارات أو أجزاء العقارات المشمولة بقرار إحداث منطقة التطوير والاستثمار العقاري سواء أكانت مبنية أم غير مبنية والخاضعة لأحكام هذا القانون.** |
| الجهة المسؤولة عن منطقة التطوير والاستثمار العقاري: | **الجهة التي تسمى بقرار إحداث منطقة التطوير والاستثمار العقاري.** |
| المطور والمستثمر العقاري: | **الشخص الطبيعي أو الاعتباري، السوري أو غير السوري، المرخص له بممارسة أعمال التطوير** |

**والاستثمار العقاري في الجمهورية العربية السورية وفق أحكام هذا القانون.**

**المادة 2** – تعدل المادة (2) من قانون الاستثمار رقم **(18)** لعام **2021** لتصبح على النحو الآتي:

يهدف هذا القانون إلى تعزيز البيئة الاستثمارية التنافسية لجذب رؤوس الأموال، للمساهمة في عملية البناء والتنمية العمرانية وتوسيع قاعدة الإنتاج وتنويعه بهدف زيادة فرص العمل ورفع معدلات النمو الاقتصادي بما ينعكس إيجاباً على زيادة الدخل القومي وصولاً إلى تنمية شاملة ومستدامة.

**المادة 3** – تعدل المادة (3) من قانون الاستثمار رقم **(18)** لعام **2021** لتصبح على النحو الآتي:

تطبق أحكام هذا القانون على:

- **أ-** المشروع الذي يؤسسه المستثمر بمفرده، أو عن طريق شركات مشتركة مع أي من جهات القطاع العام أو التعاوني والحاصل على إجازة الاستثمار، باستثناء المصارف بكافة أنواعها وشركات الصرافة ومصارف التمويل الأصغر وجميع المؤسسات المالية التي تقبل الودائع.
- **ب-** المشروع الذي يؤسس بناءً على طرح الجهات العامة لأملاكها الخاصة على الاستثمار مع القطاع الخاص أو التعاوني ولا يخضع لقانون التشاركية.
- **ج-** مشروع التطوير والاستثمار العقاري.
- **د-** المشروع المرخص في ظل نفاذ القانون رقم (15) لعام **2008** وتعديلاته.
- **ه-** مناطق التطوير والاستثمار العقاري المحدثة في ظل نفاذ القانون رقم (15) لعام **2008** وتعديلاته.

**المادة 4** – تعدل المادة (8) من قانون الاستثمار رقم (18) لعام **2021** لتصبح على النحو الآتي:

- **أ-** تحدث هيئة عامة ذات طابع إداري تسمى **"**هيئة الاستثمار السورية**"** تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، وترتبط بالوزير، مقرها دمشق.
- **ب-**تحل الهيئة المحدثة بموجب أحكام هذا القانون محل الهيئة المحدثة بموجب المرسوم التشريعي رقم (9) لعام **2007** والهيئة

المحدثة بموجب القانون رقم (15) لعام **2008** بما لهما من حقوق وما عليهما من التزامات.

- **ج-** يجوز للهيئة إحداث فروع أو مكاتب في المحافظات وإلغاؤها بقرار من مجلس الإدارة.

**المادة 5** – تعدل الفقرة (أ) من المادة (12) من قانون الاستثمار رقم (18) لعام **2021** لتصبح على النحو الآتي:

يتألف مجلس الإدارة من:

| | |
|---|---|
| وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية | رئيساً |
| المدير العام | **عضواً** |
| ممثل عن وزارة المالية | **عضواً** |
| ممثل عن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل | **عضواً** |
| ممثل عن وزارة الإدارة المحلية والبيئة | **عضواً** |
| ممثل عن وزير الدولة المكلف بشؤون الاستثمار | **عضواً** |
| ممثل عن وزارة الأشغال العامة والإسكان | **عضواً** |
| ممثل عن هيئة التخطيط والتعاون الدولي | **عضواً** |
| ممثل عن هيئة التخطيط الإقليمي | **عضواً** |
| ممثل عن مصرف سورية المركزي | **عضواً** |
| ممثل عن اتحاد غرف التجارة | **عضواً** |
| ممثل عن اتحاد غرف الصناعة | **عضواً** |
| ممثل عن اتحاد غرف الزراعة | **عضواً** |
| ممثل عن اتحاد غرف السياحة | **عضواً** |
| خبير قانوني | **عضواً** |

**المادة 6** – تعدل المادة (13) من قانون الاستثمار رقم (18) لعام **2021** لتصبح على النحو الآتي:

يتولى مجلس الإدارة المهام الآتية:

- **أ-** دراسة المقترحات الخاصة بالاستثمار، وإقرار ما يلزم بشأنها.
- **ب-** رفع المقترحات الخاصة بتطوير البيئة التشريعية للاستثمار إلى المجلس.
- **ج-** اتخاذ القرارات الخاصة بمعالجة الحالات المتعلقة بمشاكل المستثمرين.

- **د-** اقتراح إحداث المناطق الاقتصادية الخاصة بعد التنسيق مع الجهات المعنية.
- **ه-** دراسة أدلة الإجراءات وإقرارها.
- **و-** دراسة وتحديث آليات الترخيص للمشاريع بالتنسيق مع الجهات المعنية.
- **ز-** إلغاء الإعفاءات أو المزايا أو التسهيلات الممنوحة للمشروع وفق أحكام هذا القانون.
- **ح-** الموافقة للمستثمر على إعادة تحويل المال الخارجي الذي تم إدخاله لتمويل المشروع وفق أحكام هذا القانون.
- **ط-** إقرار الأنظمة الخاصة بعمل الهيئة وفق القوانين والأنظمة النافذة.
- **ي-** إقرار خطط وبرامج عمل الهيئة.
- **ك-** الموافقة على إحداث فروع أو مكاتب للهيئة.
- **ل-** دراسة التقارير المرفوعة من الهيئة، وإقرار ما يلزم بشأنها.
- **م-** إقرار موازنة الهيئة السنوية وحساباتها الختامية السنوية وتقريرها السنوي.
- **ن-** قبول المنح والهبات والهدايا والتبرعات وفق القوانين والأنظمة النافذة.
- **س-** اقتراح بدلات الخدمات التي تقدمها الهيئة.
- **ع-** اقتراح نظام الحوافز الخاص بالهيئة.
- **ف-** إقرار نظام مزاولة أعمال التطوير والاستثمار العقاري.
- **ص-** اقتراح تأمين عقارات وأجزاء عقارات أملاك الدولة الخاصة الواقعة داخل وخارج المخططات التنظيمية اللازمة لإحداث مناطق التطوير والاستثمار العقاري.
- **ق-** إقرار تصنيف المشاريع، وتحديد أسس المشاريع ذات الأبعاد الاجتماعية وتعديلها كلما اقتضت الحاجة.
- **ر-** اقتراح لائحة التسهيلات والمزايا لمشاريع التطوير والاستثمار العقاري المصنفة بموجب أدلة الإجراءات المعتمدة.
- **ش-** الموافقة على منح التراخيص لشركات التطوير والاستثمار العقاري وصفة المطور العقاري أو إلغائها في حال مخالفة شروط منحها.

**المادة 7** – تعدل المادة (20) من قانون الاستثمار رقم (18) لعام **2021** لتصبح على النحو الآتي:

الحوافز الجمركية:

- **أ-** تعفى مستوردات الآلات والتجهيزات وخطوط الإنتاج ووسائط النقل الخدمية غير السياحية للمشاريع الحاصلة على إجازة الاستثمار من جميع الرسوم الجمركية والمالية والرسوم الأخرى والإضافات غير الجمركية، شريطة استعمالها حصراً لأغراض المشروع، ويجب على المستثمر تسديد جميع هذه الالتزامات في حال استعمالها لغير أغراض المشروع أو التنازل عنها للغير قبل انتهاء عمرها الإنتاجي المحدد وفق معايير المحاسبة الدولية.
- **ب-** تعفى مستوردات مواد البناء والأدوات والتجهيزات والآليات ووسائط النقل الخدمية غير السياحية والأثاث اللازم لإنشاء وتجهيز وتأثيث وتشغيل المجمعات السياحية والفنادق ومنشآت المبيت السياحية من المستوى الدولي ومن الدرجة الممتازة والأولى والثانية والمطاعم ومنشآت الترفيه والخدمات السياحية التي تستثمر ضمنها للمشاريع الحاصلة على إجازة الاستثمار، وذلك باستثناء المحلات التجارية، من جميع الرسوم الجمركية والمالية والرسوم الأخرى والإضافات غير الجمركية، على ألا تتجاوز قيمة المستوردات:
- ٥٠ ٪ خمسين بالمئة من التكاليف الاستثمارية التقديرية للمنشآت من المستوى الدولي ومن الدرجة الممتازة.
- ٣٠ ٪ ثلاثين بالمئة من التكاليف الاستثمارية التقديرية للمنشآت من الدرجة الأولى والثانية شريطة عدم وجود ما يماثلها في الإنتاج المحلي.
- ٣٠ ٪ ثلاثين بالمئة من التكاليف الاستثمارية التقديرية لإعادة تأهيل المنشآت المتضررة بقرار من المجلس الأعلى للاستثمار.
- **ج- ١-** تعفى مستوردات جميع مواد البناء وتجهيزات الإكمال غير المتوفرة محلياً ووسائط النقل الخدمية غير السياحية اللازمة لتنفيذ مشاريع التطوير والاستثمار العقاري للمشاريع الحاصلة على إجازة الاستثمار من جميع الرسوم الجمركية والمالية والرسوم الأخرى والإضافات غير الجمركية، على ألا تتجاوز قيمة المستوردات:
- ٥٠ ٪ خمسين بالمئة من التكاليف الاستثمارية التقديرية للمشاريع ذات الأولوية.

- ٤٠ ٪ أربعين بالمئة من التكاليف الاستثمارية التقديرية للمشاريع ذات الأبعاد الاجتماعية.
- ٣٠ ٪ ثلاثين بالمئة من التكاليف الاستثمارية التقديرية لمشاريع مناطق الخدمات الخاصة.

٢- تستفيد مشاريع التطوير والاستثمار العقاري المرخصة وفق أحكام هذا القانون من الإدخال المؤقت فترة إنجاز المشروع لجميع احتياجاتها من الآلات والآليات والأجهزة والتجهيزات والمعدات وسيارات العمل اللازمة لتنفيذ هذه المشاريع، شريطة استخدامها حصراً لأغراض المشروع ووفق القوانين والأنظمة النافذة.

- **د-** تعفى مستوردات وسائط النقل العائدة لمشاريع نقل البضائع والنقل الجماعي للركاب من جميع الرسوم الجمركية والمالية والرسوم الأخرى والإضافات غير الجمركية، شريطة استخدامها حصراً لأغراض المشروع، ويجب على المستثمر تسديد جميع هذه الرسوم في حال استعمالها لغير أغراضه، ولا يجوز التخلي عنها إلا بموافقة الهيئة.

**المادة 8** – تعدل المادة (26) من قانون الاستثمار رقم (18) لعام **2021** لتصبح على النحو الآتي:

- **أ-** تحدد أشكال المناطق الاقتصادية الخاصة على النحو الآتي:
- **1-** المنطقة التنموية: منطقة إدارية يتم اعتبارها منطقة استثمارية لأغراض تنموية أو لأغراض التطوير العقاري أو لأغراض إعادة الإعمار في حال كانت المنطقة متضررة من الحرب.
- **2-** المنطقة التخصصية: منطقة استثمارية محددة مكانياً يسمح فيها بممارسة نوع محدد من الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية أو الخدمية، وتشمل مناطق تجهيز الصادرات والمناطق التقنية والمدن الطبية والصحية والسياحية وغيرها.
- **3-** المنطقة بملكية خاصة: منطقة استثمارية محددة مكانياً، تحدث بناءً على طلب المستثمر على ملكية خاصة له، ويسمح له فيها بتنفيذ مجموعة متنوعة من الأنشطة الاقتصادية بما فيها التطوير والاستثمار العقاري.
- **ب-** تعدل الصفة التنظيمية للمناطق الاقتصادية الخاصة بناء على طلب المستثمر، بما يتلاءم مع غاية المشروع الاستثماري بعد موافقة المجلس.

**المادة 9** – تعدل المادة (45) من قانون الاستثمار رقم (18) لعام 2021 لتصبح على النحو الآتي:

- **أ-** يُعَدُّ جميع العاملين الدائمين في الهيئة المحدثة بالمرسوم التشريعي رقم (9) لعام **2007** منقولين حكماً مع شواغرهم إلى **الهيئة** بأوضاعهم وفئاتهم وأجورهم ذاتها، ويحتفظون بقدمهم الوظيفي المؤهل للترفيع، ويستمر العاملون المندبون والمؤقتون والموسميون والعرضيون بأوضاعهم الحالية وفقاً للقوانين والأنظمة النافذة.
- **ب-** يُعَدُّ جميع العاملين الدائمين في الهيئة المحدثة بالقانون رقم (15) لعام **2008** منقولين حكماً مع شواغرهم إلى وزارة الأشغال العامة والإسكان والهيئة بأوضاعهم وفئاتهم وأجورهم ذاتها، ويحتفظون بقدمهم الوظيفي المؤهل للترفيع، ويستمر العاملون المندبون والمؤقتون والموسميون والعرضيون بأوضاعهم الحالية وفقاً للقوانين والأنظمة النافذة، ويتم توزيعهم بين الوزارة والهيئة بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزيري الأشغال العامة والإسكان والاقتصاد والتجارة الخارجية.

**المادة 10** – تحل عبارة "هيئة الاستثمار السورية" محل عبارة "الهيئة العامة للتطوير والاستثمار العقاري،" وعبارة "وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية" محل عبارة "وزير الأشغال العامة والإسكان" أينما وردتا في قانون حساب الضمان رقم (25) لعام **2011.**

**المادة 11** – يلتزم المطور العقاري وشركات التطوير والاستثمار العقاري المرخصين في ظل نفاذ القانون رقم (15) لعام **2008** بتوفيق أوضاعهم وفقاً لأحكام هذا القانون خلال سنة من تاريخ نفاذه، وللمجلس تمديد هذه المدة لمدة مماثلة.

**المادة 12** – تنقل إلى الهيئة الاعتمادات الجارية والاستثمارية للهيئة العامة للتطوير والاستثمار العقاري من الموازنة العامة للدولة لعام **2023**، وتُعدُّ مجموع الاعتمادات غير المصروفة لها اعتمادات لموازنة الهيئة.

**المادة 13** – تصدر التعليمات التنفيذية لهذا القانون بقرار من المجلس.

**المادة 14** – يلغى القانون رقم (15) لعام **2008** وتعديلاته.

**المادة 15** – يُنشر هذا القانون في الجريدة الرسمية.

دمشق في 30 – 8 – 1444 هجري الموافق لـ 22 – 3 – 2023 ميلادي

**رئيس الجمهورية**
**بشار الأسد**

http://www.pministry.gov.sy/contents/24846/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%B1%D9%82%D9%85-/2/-%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85-2023-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%B6%D9%85%D9%86-%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A8%D8%B9%D8%B6-%D8%A3%D8%AD%D9%83%D8%A7%D9%85-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1-%D8%B1%D9%82%D9%85-(18)-%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85-2021

## 20 - بنك سورية الدولي الإسلامي يطلق البطاقة الافتراضية (E–CARD)

أعلن بنك سورية الدولي الإسلامي عن إطلاق البطاقة الافتراضية (E–CARD)

ولأول مرة في السوق المصرفية السورية، وذلك في إطار جهود البنك لتحسين تجربة العملاء وتوفير خدمات مصرفية أكثر راحة وسهولة.

وهي بطاقة غير ملموسة يستطيع عملاء البنك الحصول عليها من خلال رابط طلب الخدمات الالكترونية

(https://e–service–subscription.siib–sy.com/ui).

كما يتم اصدارها بشكل تلقائي للعميل الذي يقوم بفتح "حساب مصرفي–بخطوة بسيطة" (الحساب المصرفي الرقمي).

وتظهر بيانات البطاقة الافتراضية (E–CARD) على تطبيق الموبايل البنكي، وتستخدم في إتمام عملية الشراء والدفع الإلكتروني عبر أجهزة نقاط البيع باستخدام خدمة Q–Scan من خلال مسح رمز الاستجابة السريع

الخاص بالبطاقة (QR Code) أو إدخال بيانات البطاقة الافتراضية بشكل يدوي .

كذلك تتيح بطاقة E–CARD الدفع عبر خدمة E–click التي تمكن العملاء من تسديد ثمن السلع أو الخدمات عبر المواقع الالكترونية والتطبيقات الخاصة بالمحال التجارية والشركات بإدخال رقم البطاقة المصرفية وتاريخ صلاحيتها فقط.

ويتطلب إتمام عمليات الشراء بنجاح استخدام الرقم السري المؤقت"OTP" ، شرط توفر الرصيد النقدي الكافي في حساب العميل المرتبط بالبطاقة.

وتأتي هذه الخطوة تماشياً مع استراتيجية البنك نحو التحول الرقمي باستخدام التقنيات الحديثة والمتطورة بهدف تحسين الكفاءة وتقديم تجربة مميزة للعملاء.

وفي تصريح للسيد بشار الست الرئيس التنفيذي لبنك سورية الدولي الإسلامي قال: إنها لفرصة رائعة أن نقوم بالاستثمار في تطوير الخدمات المصرفية الرقمية وتوفيرها لعملائنا في سورية والذي يتماشى مع التوجهات العامة نحو التحول إلى اقتصاد رقمي ومجتمع أقل اعتماداً على النقد.

وأضاف: «نحن سعداء بتمكننا من توفير بطاقة (E–CARD) التي ستجعل الخدمات والتعاملات المصرفية أبسط وأسهل وأسرع لعملائنا.»

وبين الرئيس التنفيذي: "دائماً يؤكد بنك سورية الدولي الإسلامي على اهتمامه المتواصل بالإبداع والإبتكار في مجال الخدمات والمنتجات التي تتعلق بالجانب التكنولوجي لعملائه بحثاً منه وبشكل دائم عن السهولة والبساطة في تلبية الاحتياجات اليومية للعملاء.

وأكد الرئيس التنفيذي على أن إصدار بطاقة (E–CARD) يأتي في إطار تفهمنا الدائم لرغبة عميلنا وما يتوقعه من خدمات مصرفية سهلة ومتاحة

لتلبي حاجاته اليومية، بالاضافة إلى حرصنا الدائم للوصول إلى مستوى خدمات تفوق توقعاته."

انتهى التقرير

The report ended

Raport się zakończył

**